ظاهرة تعاطي الخمور في مديرية الدقهلية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي (١٨٧٦ - ١٩٠٠م)

د. أشرف محمد عبدالرحمن مؤنس

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية التربية جامعة عين شمس

ظاهرة تعاطي الخمورفي مديرية الدقهلية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ١٨٧٦ - ١٩٠٠م

د. أشرف محمد عبدالرحمن مؤنس
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية التربية جامعة عين شمس

مقدمة :

يلقي هذا البحث الضوء على ظاهرة تعاطي الخمور في مديرية الدقهلية[١] في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي (١٨٧٦-١٩٠٠ م)، حينما بدأت المحاكم المختلطة عملها في أول فبراير ١٨٧٦م. وبذلك دخلت الامتيازات الأجنبية (Capitulation) في مصر دورًا جديدًا . وهى الفترة التي ازداد فيها تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر في عهد الخديوى اسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩) والفترة التي أعقبتها حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

تعد مديرية الدقهلية في المرتبة الثالثة بعد الأسكندرية والقاهرة من حيث وجود الأجانب بها[٢]، فهى منطقة جذب للأجانب من مختلف الجنسيات، وقد ساعد على ذلك استواء سطحها، واعتدال مناخها، واتساع الرقعة الزراعية، الأمر الذي أدى إلى توطن السلع الزراعية التي تخدم النشاط الاقتصادي للأجانب، وإقبال تجار القطن الأوروبيين لشراء القطن المصري[٣] الذي كانت تشتهر به مديرية الدقهلية، إلى جانب استتباب الأمن بالمديرية، بالإضافة إلى نمو وازدهار مدينة المنصورة[٤] عاصمة المديرية التي أصبحت مركزًا تجاريًا وزراعيًا وصناعيًا في شرق الدلتا وشمالها، ويضيف "جيرار" Girard أن المنصورة كانت مستودعًا للبضائع التي تنقل للقاهرة ودمياط ورشيد كالزبد والجبن والكتان وزيت السمسم وملح النشادر، وجميعها من منتجات مديرية الدقهلية[٥]. ويضاف إلى هذه الأهمية أن التجار الأجانب كانوا يفضلون أسواق الدقهلية بدلاً من أسواق القاهرة هروبًا من الرسوم العالية التي كانت تحصلها

أسواق القاهرة[٦]. ولذا ارتبط انتشار الخمور بمديرية الدقهلية بوجود الأجانب بها.

وموضوع البحث هذا على أهميته قد أهملته الدراسات السابقة؛ إذ لاتوجد إلى الآن دراسة وافية مستقلة مكرسة لموضوع البحث، إلا إشارات عابرة في بعض الدراسات المتعلقة بدراسة الإقليم مثل دراسة " الجاليات الأجنبية في مديرية الدقهلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"[٧] وهذه الدراسة على أهميتها لم تتناول موضوع الخمور بصورة تفصيلية إنما أشارت إليه في بضع صفحات فقط؛ وهناك دراسة أخرى للدكتور صلاح أحمد هريدي بعنوان "فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني"[٨] تناولت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدقهلية، في القرنين ١٧، ١٨م، وعلى الرغم من أهميتها فإنها لم تشر إلى الخمر من قريب أومن بعيد. هذا من حيث المكان (الدقهلية)، أما من حيث الموضوع (الخمور). هناك أحد البحوث الذي تناول " أثر الخمور على أهالي رشيد في العصر العثماني"[٩]، وهذا البحث على أهميته يختلف عن موضوع دراستنا من حيث الزمان والمكان ، ولهذا وجد الباحث أن موضوع "ظاهرة تعاطى الخمور في مديرية الدقهلية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي "، يستحق الدراسة لما توافر للباحث فيه من وثائق غير منشورة.

وهذه الوثائق محفوظة بدار الوثائق القومية وفي مقدمتها "محافظ نظارة الداخلية" وهى عبارة عن حوالي (٤٠) وثيقة تشمل "تراخيص لبيع المشروبات الروحية أو الخمرة "Licence Pour Debiter Des Boissons Alcooliques Ou Fermentees في مديرية الدقهلية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي . هذا بالإضافة إلى المصادر والمراجع التي تخدم الدراسة وأثبتها في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث .

ومن الجدير بالذكر، أننا ندرس هذه الظاهرة في إطار سياقها التاريخي، وارتباطها بتحولات المجتمع السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت عليه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وقد قسمت البحث تقسيمًا موضوعيًا، تناول النقاط التالية: التعريف بالخمر لغة واصطلاحًا، والخمر في الديانات السماوية الثلاث، الإسلامية والمسيحية واليهودية بالإضافة إلى صناعة الخمور وأنواعها، والتوزيع الجغرافي للخمارات في مديرية الدقهلية، ثم الامتيازات الأجنبية وتراخيص الخمارات، وكذلك وصف الخمارة وإدارتها، ثم الأثار الإجتماعية السيئة التي ترتبت على انتشار الخمور على أهالي مديرية الدقهلية، وأخيرًا دور الأهالي في التصدي لظاهرة تعاطي الخمور في المديرية.

الخمر لغة واصطلاحًا :

يقصد بالخمر في اللغة، الشراب المعروف ، وهو مأخوذ من مادة (خ م ر) التي تدل على التغطية والمخالطة في ستر، وقيل أصل الخمر ستر الشئ، يقال لما يستتر به: خِمَار، وأخمرت العجين جعلت في الخمير، وسميت الخمر بذلك لكونها مخامرة للعقل أي مخالطة له، ويقال: خمرة صرف (خالصة) وجمعها خمر وخمور، مثل تمر وتمور، وقيل: سميت خمرًا، لأنها تركت فاخمرت، واختمارها تغير ريحها[١٠] ، ويقال (خمر) الشئ غطاه ، ويقال خمرت المرأة رأسها بالخمار، والعجين ونحوه ، أي جعل فيه الخمير، (أختمرت) المرأة بالخمار لبسته، والعجين صار خميرًا، و(الخِمارُ) كل ما ستر ومنه خِمارُالمرأة، وهو ثوب تغطى به رأسها، و(الخَمرُ) ما أسكر من عصير العنب، وكل مُسكر من الشراب، و(الخمَارُ) بائعُ الخمر، و(الخمَارةُ) موضع شُرب الخمر وبيعها، و(الخِميرُ) المكُثر من شرب الخمر دائمًا ، و(الخَمِيرُ) عجينة مختمرة بها فطر خاص، ليولد ثاني أكسيد الكربون، وسميت الخمر خمرًا لمخامرتها العقل[١١] أما الخمر اصطلاحًا، فهو الاسم الجامع لكل ما أدى إلى السُكْر وفقد شاربه اتزانه.

الخمر في الديانات السماوية :

وقد ورد ذكر لفظ (الخمر Wine / Ferment) في الديانات السماوية الثلاث: الإسلامية والمسيحية واليهودية، فما رأى هذه الديانات في الخمر وشاربه؟.

أولاً: رأي الإسلام في الخمر :

ورد لفظ (الخمر) والأثار المترتبة عليه في القرآن الكريم (سكرًا ، سكارى) ثماني مرات[١٢] تحض على تحريم الخمر،والأصل في التحريم القرآن والسنة، ونصوص القرآن لم تحرم الخمر دفعة واحدة بل جاء التحريم تدريجيًا، وأول نصوص التحريم قوله تعالى:﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾[١٣]، ثم جاء القرآن بعد ذلك بتأثيم، شاربها في قوله تعالى :﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾[١٤]، ثم نزل التحريم القاطع في قوله تعالى :﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾[١٥] فأركان تحريم الخمر في القرآن الكريم متوفرة لأن الإسكار، يؤدي إلى حجب العقل والذهاب به، ويورث نسيان الذكر، ومجالسة إبليس، والوقوع في المحرمات، وإضاعة المال، والصد عن ذكر الله، وعن الصلاة وغيرها.

وفي السنة النبوية الشريفة، ما يؤكد تحريم الخمر ، فقد ورد في الأحاديث: " كل مسكر خمر وكل خمر حرام "، و "ما أسكر كثيرة فقليله حرام " ، و" كل مسكر حرام وما أسكر منه الغرف فملء الكف منه حرام " و" لَعن الله الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه "، و" من شرب الخمر فاجلدوه "، و"إن الله حرم الخمر وثمنها"، و" كل شراب أسكر فهو حرام" و"الخمر ما خمر العقل" ، وقال: ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ / ١٢٩١-١٣٥٠م) أن حد متعاطي الخمر الجلد ما بين ثمانين وأربعين جلدة[١٦]. إذاً نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية تحرم شرب الخمر تحريمًا قطعيًا .

ثانيًا: الخمر في المسيحية واليهودية :

ذكر لفظ الخمر في مواضع كثيرة من الكتاب المقدس (الأنجيل)[١٧]، حيث كان يُسمح بقليل منه كدواء، كما ورد على لسان بولس الرسول عندما قال لتلميذه

تيموثاوس : "استعمل خمرًا قليلاً من أجل معدتك وأسقامك الكثيرة "[١٨]، وبعض المسنين والعجائز الذين فقدت أجسادهم كثيرًا من حرارتها الطبيعية، كانوا يمنحون شيئًا من الخمر ـ كعلاج ـ ليستعيد الجسد بها ما يلزمه من الحرارة، وبالمثل فإن بعض البلاد القارسة البرد، يتناول أهلها بعضًا من الخمر للتدفئة. ويقول بولس الرسول : "لاتسكروا بالخمر إلى الخلاعة ، بل امتلئوا بالروح "[١٩]، وهنا يبين بولس الرسول ضررين ، هما السكر والخلاعة، أي أنه يجيز شرب القليل من الخمر ولكن ليس الإفراط فيه، لأن الكثير منه يؤدي إلى الخلاعة .

فالمسيحية إذًا لم تحرم شرب الخمر تحريمًا قاطعًا، ولكن تم التحذير من مضارة إذا شُرب بكثرة والخوف من الإدمان عليه أو السكر به، لأن عواقبه وخيمه .

أما التوراة، فقد نهت أيضًا عن السكر بالخمر منبهة إلى عواقبه الضارة : "ويل للمبكرين صباحًا يتبعون المسكر، للمتأخرين في العتمة تلهبهم الخمر"[٢٠] فالتوراه أباحت شرب الخمر، ولكنها لم تبح شرب الخمر لدرجة السُكر، مثلها في ذلك مثل المسيحية، وقد أعلنت التوراة عن مدى أضرار السكر وعواقبه الضارة، وهنا نجد أنه لم يتم تحريم الخمر تحريمًا قطعيًا بقدر التنبيه من أضراره الكثيرة[٢١].

خلاصة ذلك أن الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد يشدد على عدم السُكر بالخمر، وبناءً عليه فإن اليهودية والمسيحية على السواء قد حذرتا من السكر بالخمر الذي يؤدى للخلاعة، مع العلم أنهما يجيزان شرب القليل منه، ولاسيما في المناسبات الاجتماعية مع التحفظ والانتباه إلى عدم السُكر به[٢٢] ويتبين مما سبق أن المسيحية واليهودية لم تمنعا بشكل قاطع شرب الخمر ولم تسمحا به بشكل مفرط وإنما بشرب القليل.

وبناءً على ماسبق، نجد أن الأجانب في مصر سواء المسيحيون أو اليهود قد نقلوا عاداتهم وشرائعهم في تناول الخمور وشربها من مجتمعاتهم الأوروبية إلى

المجتمعات التي انتقلوا إليها ومنها مصر، ولايوجد ما يمنع اليهود والمسيحيين من تعاطي المشروبات الكحولية بدليل أن الدول المسيحية تبيح بيع الخمر وشرائها وتداولها بشكل علني ومسموح به، على عكس الدول العربية والاسلامية التي تمنع تداول الخمر منعًا باتًا .

وكانت مديرية الدقهلية من أهم مديريات القطر المصري التي يقطنها الأجانب من مختلف الجنسيات، بالإضافة إلى اليهود[٢٣] والأقباط[٢٤] المصريين أيضًا، وكانت هذه المديرية تتكون من ست مراكز إدارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهى المنصورة، وميت غمر، والسنبلاوين، ودكرنس، وميت سمنود، وفارسكور[٢٥] .

وكانت هذه المديرية بمراكزها عنصر جذب للأجانب للإقامة والعمل بها وحركة العمران والنشاط التجاري فيها[٢٦] ومحاولات الكسب في هذه الأرض البكر، وقد شجعهم على ذلك أن الدقهلية كانت من أكثر المديريات أمنا في مصر[٢٧] وقد ساعد على ذلك أيضًا ازدياد النفوذ الأجنبي المتمثل في الامتيازات الأجنبية والتسلط القنصلي، حتى أن المنصورة عاصمة الدقهلية اشتهرت بأنها مدينة مصرية بها أوروبيون بعكس الاسكندرية التي اشتهرت بأنها مدينة أوروبية بها مصريون[٢٨].

وقد بلغ تعداد الأجانب بالدقهلية طبقًالإحصاء ١٨٧٩م، حوالي (٧٣٣) أجنبيًا من مختلف الجنسيات، على حين بلغ تعدادهم على مستوى القطر المصري عامة (٦٨,٦٥٣) أجنبيًا[٢٩]، وبذلك بلغت نسبة الأجانب في مديرية الدقهلية حوالي ١,٠٦٪، وهى تعد أعلى نسبة في مديريات شرق الدلتا. وقد زاد عددهم بمديرية الدقهلية في أواخر القرن التاسع عشر حسب إحصاء عام ١٨٩٧م[٣٠] حتى وصل إلى (٢,٤١٦) أجنبيًا، بينما مجموعهم في القطر المصري عامة حوالي (١١٢,٥٧٤) أجنبيًا، وبالتالي كانت نسبةالأجانب في الدقهلية حسب الإحصاء الأخير حوالي ٢,١٪ ، أي أن تعداد الأجانب بالدقهلية خلال ثمانية

عشر عامًا زاد أكثر من ثلاثة أضعاف، وطبقًا لذلك فهى تعد في المرتبة الثالثة من حيث وجود الأجانب بها بعد الإسكندرية والقاهرة .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان الأجانب يمثلون أقلية بالنسبة للوطنيين في مديرية الدقهلية،فقد بلغ تعداد أهالي مديرية الدقهلية حسب إحصاء عام ١٨٩٧م حوالي (٦٦٦,٧٠٨) نسمة[٣١]، وبلغ تعداد الأجانب بها حسب الإحصاء نفسه (٢,٤١٦) نسمة، وبالتالي كانت نسبة الأجانب إلى أهالي المديرية ٠,٣٦٪ إلا أنهم انتشروا في كثير من مدنها وقراها، ومارس العديد منهم أنشطة مهنية وحرفية مختلفة حيث نجد منهم الأطباء والمحامون والمهندسون، بالإضافة إلى الصناع والجزارين والخياطين والحلاقين وماسحي الأحذية وتجار الخمور وغيرهم، أي أنهم عملوا في مختلف الأنشطة المهنية والحرفية من أعلاها إلى أدناها.

ولنا أن نذكر أن هؤلاء الأجانب لم يكونوا جميعًا من الأعضاء الصالحين في مجتمعاتهم، فلقد كان الكثيرمن هؤلاء الأجانب من الفقراء والعاطلين طريدي العدالة والقانون الذين خرجوا بحثًا عن الثروة بصرف النظر عن وسيلة جمعها[٣٢]، فراحوا يديرون الملاهي والحانات ونوادي القمار وتجارة الخمور، فكان أكثرهم وبالاً على المديرية وأهلها[٣٣] .

صناعة الخمور وأنواعها :

ونظرًا لكثرة الأجانب بالدقهلية واختلاف جنسياتهم وإقبالهم على شرب الخمور، نشطت تجارة تهريب الخمور الواردة من الخارج من قبل التجار الأجانب خاصة وكانت الحكومة المصرية تمنع دخول الخمور للبلاد باعتبارها مخالفة للشريعة الاسلامية. وإزاء هذا المنع لجأ الأجانب في مديرية الدقهلية لتصنيع الخمور محليًا، فأنشئوا المعامل لصنع أنواع مختلفة من الخمور، وكانت كلها ملكًا للأجانب وقد ساعدهم على ذلك الامتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب في مصر في أواخر القرن التاسع عشر. وقد نصت معاهدات الامتيازات على التعهد بضمان حرية الإقامة والانتقال للأجانب ومنحهم مسكنًا يعيشون فيه، من غير

فرض أي ضرائب عليهم فيما عدا الرسوم الجمركية التي حددتها معاهدات الامتيازات، وكذلك ضمان حرية العبادة، وكذلك التمتع بقوانيين بلادهم في فض المنازعات، هذا إلى جانب امتيازات أخرى في شتى الميادين المالية والقضائية والتشريعية، وبالتالي فقدت مصر سلطاتها التشريعية على الأجانب، فلم تستطع أن تطبق أي قانون ولا أن تفرض أية لائحة على الأجانب[٣٤].

وبالتالي أقام الأجانب وبخاصة اليونانيون باعتبارهم أكبر جالية أجنبية في الدقهلية[٣٥] عدة خمارات في المنصورة وقد تركز معظمها في الأحياء التي يقطنها الأجانب، كذلك قاموا بافتتاح المقاهي والحانات لبيع الخمور في مدن المديرية وقراها[٣٦] وقد ساعدهم على صناعة الخمور بعض الحرفيين من اليهود والأ قباط والمسلمين المصريين، فقد حصلوا على المادة الخام اللازمة للصناعة من زراع النخيل والأعناب والشعير في قرى المديرية والمديريات المجاورة، إلى جانب المشاركة الفعالة لبعض الشوام والمغاربة[٣٧].

وكانت الخمور تستخرج من تخمير بعض الفواكه مثل عصير العنب، فبعد أن يهرس العنب لمدة ساعة، في إناء فخاري، أسطواني الشكل، على هيئة دن صغير، يوضع في جوال كبير، مصنوع من قماش صوفي بالغ السُمك، ثم يعتصر الجوال بشدة، ويستقبل عصير العنب الذي يسيل من الجوال على هذا النحو، في إناء فخاري شبيه بالإناء الأول لتتم به عملية التخمير، التي تستغرق مدة مابين أسبوع إلى أسبوعين. وبعد ذلك يصب السائل في قوارير كبيرة، وتدفن هذه القوارير في الأرض حتى رقبتها، وتغلق فتحتها بسدادة خشبية، يحكم إغلاقها بالجبس[٣٨].

وعلى الرغم من هذا الاحتياط، فإن النبيذ لايظل على حالة لأكثر من بضعة أشهر، نجده بعد مرورها عادة في حالة خل[٣٩]. وبخلاف خل النبيذ، كان يصنع في مصر والدقهلية نوعان من الخل، أحدهما من العنب المجفف (الزبيب)، والثاني من البلح (العرقي)[٤٠]، وكان لايستهلك هذه الخمور سوى الأجانب، والأقباط، واليهود، وبعض المسلمين الذين عملوا لدى الأجانب في الخمارات.

التوزيع الجغرافي للخمارات في الدقهلية :

لاشك إن افتتاح المقاهي والخمارات بمديرية الدقهلية وأعدادها، قد ارتبط بالتوزيع الجغرافي للأجانب فيها، فاليونانيون، والشوام (أصحاب الحمايات)[٤١]، والإيطاليون، كانوا من أكثر الجاليات الأجنبية وجودًا بمديرية الدقهلية. وكان اليونانيون باعتبارهم أكبر الجاليات الأجنبية بالمديرية، يعتبرون مصروطنًا لهم على عكس الإنجليز والفرنسيين والألمان فهم يعدون مصر ديارًا أجنبية لاينزلونها إلا بحكم الضرورة[٤٢]، ولذا لجأ اليونانيون والإيطاليون والشوام للحصول على تراخيص لبيع المشروبات الروحية (الخمور) في مدن مديرية الدقهلية ومراكزها وقرها.

وقد ارتبط وجود الخمارات بالمناطق ذات النشاط الاقتصادي والتجاري للأجانب في المنصورة وميت غمر والسنبلاوين وبعض قرى المديرية مثل ميت أبو خالد، وديرب نجم وسلامون القماش[٤٣] وميت سمنود والمطرية[٤٤].

ويذكر (اللورد كرومر Lord Cromer) (١٨٨٢ - ١٩٠٧م) في تقرير له عام ١٨٩٢م عن انتشار محال بيع الخمور في الريف المصري تحت إدارة اليونانيين وفي هذا التقرير قال كرومر: "In almost every Egyptian Village there is a drinking - Shop Which is Usually Kept by a Greek" في كل قرية مصرية تقريبًا توجد خمارة يديرها يوناني "[٤٥].

وتشير سجلات نظارة الداخلية ومحافظها، إلى أن حانات شرب الخمور كانت منتشرة في مدن مديرية الدقهلية ومراكزها وبعض القرى التابعة لها. وقد قدر عدد الخمارات بمديرية الدقهلية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في الفترة ما بين ١٨٧٦ إلى ١٩٠٠م بأكثر من (٣٣) ثلاثة وثلاثين خمارة، تركز عشرون منها في بندر المنصورة[٤٦] وكان نصيب اليونانيين منها تسع خمارات، يليها أصحاب الحمايات من (الشوام والقبارصة والرودسين) - نسبة لجزيرة رودس - بحوالي ست خمارات ، يليها الخمارات التي امتلكها المصريون (يهودًا

وأقباطًا) فقد امتلك المصريون حوالي خمس خمارات في بندر المنصورة[٤٧]. وكانت عائلة جريس اسطفانوس اليهودية وأولاده مخايل وواصف من أكبر عائلات الوجه البحري، وشغل ابنه واصف بك جريس منصب قنصل البرتغال بالمنصورة[٤٨].

وكانت خمارات اليونانيين متمركزة في وسط بندر المنصورة في منطقة قشلاق البوليس والبوستة، ومنطقة سوق الفراخ، وحي ربع ريحان، وربع الحار، وربع الحوار، بالإضافة إلى شارع السكة الجديدة، وشارع البحر، وعزبة الشيخ حسنين وميت حدر(حضر) الملاصقة للمنصورة. وهذه المناطق كان يقطنها الأجانب حيث تنتشر فيها الأسواق والنشاط التجاري والخدمات العمومية. ومن أشهرهؤلاء اليونانيين الذين أمتلكوا واستأجروا خمارات بالمنصورة الخواجة جورجي الخامورجي الذي كان يمتلك خمارة في ربع ريحان، والخواجة يوسف الخامورجي وولده إسكندر، والخواجة فنجيلي الذي كان يمتلك خمارة في الحلا[٤٩]، والخواجه نوري كوركوليدي الذي كان يمتلك خماره بالقرب من المجلس البلدي بمنطقة قشلاق البوليس[٥٠]، والخواجة أرستيس مانولي كان يمتلك خمارة بربع الحوار[٥١]، والخواجة مانولي جاروفوكو[٥٢]، والخواجة انسطاسي فومبولوبربع ريحان[٥٣]، والخواجة بيترو كيدونالي بميت حضر[٥٤]، والخواجه يني كساني بربع الحار[٥٥]، والخواجة مخالي بربع الحوار[٥٦] والخواجة اما نويل قسطنطنو لويس بالسكة الجديدة[٥٧]. وكان كل واحد من هؤلاء يمتلك مقهى وخمارة وكان الأهالي يطلقون على كل منهم لقب خامورجي، باعتبارها مهنته وصنعته التي عرفه الناس بها، هذا بالنسبة للتوزيع الجغرافي للخمارات في أحياء المنصورة.

وإذا انتقلنا إلى التوزيع الجغرافي للخمارات خارج بندر المنصورة، نجد أنه كان يوجد خمارتان في قرية سلامون القماش بالقرب من بندر المنصورة وتابعة لمركزها، يمتلكهما قبطي مصري يدعى مسيحه بغدادي الخامورجي وابنه سليمان مسيحه وتقعان في سوق سلامون بوسط القرية[٥٨].

وكان يأتي في مقدمة مراكز مديرية الدقهلية من حيث انتشار الخمارات فيها مركز ميت غمر، فقد قدر نصيب بندر ميت غمر حوالي أربع خمارات إحداها من نصيب الخواجه اليوناني توما دمتري[٥٩] ، أما الثلاثة الأخرى فكانت من نصيب كل من موسى رابح من تبعية الدولة العلية وكان يعمل قهوجي وحصل على تصريح ببيع المشروبات الروحية (الخمرة) في محله الكائن في ميت غمر بتاريخ ١٨ مايو ١٩٠٠م[٦٠].

واللافت للنظر أن الخمارتين الأخيرتين، كان يعمل بهما خامورجية مسلمين، الخامورجي محمد السيد نصار ويبيع المشروبات الروحية في خمارة ملك يني لكورياه بميت غمر[٦١] والثاني القهوجي مصطفى محمد النشار ويدير مقهى ويبيع بها المشروبات الروحية[٦٢] وقد تجاوز هؤلاء المصريون المسلمون حد الشريعة الإسلامية وانغمسوا في هذه الموبقات.

ويبدو أن انتشار المقاهي والخمارات التي كان يرتادها الأجانب، هو الذي شجع بعض الفقراء من الأهالي المسلمين على العمل لدى هؤلاء الأجانب في الخمارات، والتأثر بالعادات والتقاليد الأوروبية التي تتنافى مع شرائع الدين الإسلامي، وتقاليد أهل البلاد، ومن هذه العادات شرب المسكرات، وارتياد الملاهي، ويضاف إلى ذلك أن إصدار قانون ضريبة الحرف الحرة في ٩ يناير ١٨٩٠م والذي نص على إعطاء حرية لكل عامل مصري أو أجنبي في مزاولة العمل الذي يروقه[٦٣] من الأسباب التي شجعت العامل المصري أيضًا على العمل في الخمارات.

ومن أهم القرى التابعة لمركز ميت غمر والتي كانت تحتوي على خمارات، قرية ميت أبو خالد، فقد كان بها خمارة يديرها الخامورجي اليوناني التيجيري برايس[٦٤]، وكذلك قرية شنبارة الميمونة فقد كان الخامورجي اليوناني يفانجلو اتريانوا يمتلك بها خمارة يبيع بها المشروبات الروحية[٦٥] .

ثم يأتى بعد ذلك مركز السنبلاوين في مرتبة أقل من حيث عدد الخمارات،

فقد كان يوجد بمدينة السنبلاوين نفسها خمارتان فحسب، يدير إحداهما إيطالي يدعى ترياند فلو خرستوفيه الخامورجي[٦٦] ويديرالأخرى واحد من أهل البلاد يدعى حسني محمد المصري من مواليد المحلة الكبرى ويبلغ من العمر ٢٥ عامًا ومقيم بالسنبلاوين وحصل على تصريح من الداخلية لإدارة مقهى يبيع فيها المشروبات الروحية[٦٧] وكذلك كان هناك خمارة لبيع و تناول المشروبات الروحية كائنة في قرية ديرب نجم التابعة لمركز السنبلاوين آنذاك (محافظة الشرقية حاليًا) يمتلكها الخامورجي الإيطالي مانولي خريستو طاس فيدس[٦٨] فقد كان معظم الإيطاليين بمديرية الدقهلية باعة مشروبات روحية.

واللافت للنظر أن مركز السنبلاوين وقراه لم يكن بها من الجالية الايطالية سوى فرد واحد بناحية صفط زريق[٦٩] على حين كان معظم الإيطاليين يتركزون في منية حضر التابعة لمركز المنصورة.

ويبدو أن المترددين على خمارة الإيطالي كانوا من جاليات أوروبية أخرى، فقد كان يوجد بالسنبلاوين خمسة أفراد يونانيين[٧٠] وبعض من الجالية الروسية الذين كانوا يمتلكون أطيانًا زراعية بناحية شيوه بالسنبلاوين وغيرها[٧١].

أما بالنسبة لمركزي دكرنس وميت سمنود، فقد كانا أقل المراكز من حيث عدد الخمارات، ولم يكن في كل منهما سوى خمارة واحدة فقط، الأولى كانت في بلدة المطرية التابعة لمركز دكرنس آنذاك (المنزلة حاليًا)، وكان يديرها الخامورجي اليوناني ريحا استريو بولو[٧٢] أما الخمارة التي توجد في مركز سمنود فكان يديرها شخص شامي يدعى فارن عطاب من بيروت يبلغ من العمر (٦٠) ستين عامًا[٧٣] وهو من أصحاب الحمايات الذين يحتمون باليونان حتى يتمتعوا بحماية قنصلهم، فقد كانت القنصليات الأجنبية تجعل من المسيحيين العثمانيين (تبعية الدولة العلية) مواطنين متميزين عن الآخرين ويتمتعون بحق الوصاية الأوروبية[٧٤]. وإذا كانت معظم الخمارات التي سبق أن ذكرناها في التوزيع الجغرافي يتردد عليها معظم الحرفيين ومتوسطي الدخول والفقراء من الأجانب وغيرهم، فإن الأغنياء منهم كان لهم أيضًا خمارات مثل خمارة الأجانب

في "حى طوربيل"[٧٥] وكان الأغنياء يحتسون فيها الخمور، وكان يطلق عليها خمارة طوربيل نسبة للحي الذي توجد فيه، وهناك حي آخر يخص اليهود اسمه " ربع اليهود" بسوق النحاسين، وكان لهم فيه معبد يجتمع فيه علية القوم وعملاؤهم، حتى بدايات القرن العشرين، وكان يحتوي هذا المعبد على أرائك مرصوصة على امتداد ثلاثة جدران ويعلو هذه الآرائك وسائد مطرزة[٧٦] .

وكذلك كان الأثرياء من اليهود والأجانب يترددون على النادي الأوروبي الذي أنشأه الأجانب بمدينة المنصورة، وكان هذا النادي بمثابة منتدى للقاء كل الأجانب وأشهر عائلاتهم للتباحث والتشاوروالتسلية، واحتساء المشروبات[٧٧].

وهكذا يتضح أن التوزيع الجغرافي للخمارات كان منتشرًا في المدن والقرى وعواصم المراكز والأحياء التي يقيم بها الأجانب في المدن. ولم يكن احتساء الخمر قاصرًا على فئة دون الأخرى، إذ كان الفقراء ومتوسط والحال يحتسون الخمور بالإضافة إلى الأثرياء أيضًا.

الامتيازات الأجنبية وتراخيص الخمارات:

من الجدير بالذكر إنه قبل منتصف القرن التاسع عشر الميلادى لم تمنح الدولة تراخيص فتح خمارات شرب المشروبات الروحية (الخمر) وبيعها؛ ولكن مع ضعف الدولة العثمانية ـ ومصر إحدى ولاياتها ـ بدأ الأجانب يتمتعون بالامتيازات الأجنبية[٧٨] التي تعد مرحلة ذهبية وفرصة نادرة لاتقدر بثمن للأجانب خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

لقد كانت آثار تلك الامتيازات وخيمة جدًا على مصر وسببًا في تدخل الدول الأوروبية في شئونها، ويكفى أنها جعلت المصري غريبًا في بلده، في الوقت الذي أصبح الأجانب يمشون تيهًا واختيالاً، لايطالهم القانون بل هم يحمون من يشاءون من القانون[٧٩] وكأنهم دولة داخل الدولة المصرية.

ولقد نجح الأجانب في مصر في عهد سعيد باشا (١٨٥٤- ١٨٦٣م) في أن يحصلوا منه على لائحة في ١٥ أغسطس ١٨٥٧م جاء فيها " إذا ارتكب الأجنبي

جرائم وجنايات واستحق عليها العقاب فإن قنصليته هى التي تحاكمه وتأمر بعقابه" ، وبذلك حل القنصل بالنسبة للأجانب محل الحكومة والقضاء المصريين. بل أن الأهالي – إزاء ضعف الحكومة المصرية – كانوا يخضعون لقضاء القناصل، الذين كان كل واحد منهم يمثل قانون دولته ؛ وترتب على ذلك أن قامت في البلاد نحو سبع عشرة محكمة قنصلية تطبق كل واحدة منها قانون بلدها[٨٠] .

وإزاء ضعف الحكومة المصرية أيضًا وعدم قدرتها على مواجهة آثار الامتيازات، كان الأجانب يقومون بفتح محلات عامة وخمارات بدون تراخيص، وعندما زادت المخاطر التي ترتبت على ذلك وجرائم الأجانب التي تقع في المحلات العامة والخمارات بعد تناول الخمور، فقد قررت نظارة الداخلية تطبيق لائحة ترتيب الأجانب وضبطهم، في عموم القطر المصري، والتي صدرت في عام ١٨٥٧م ونصت على عدم السماح للأجنبي بفتح أو إدارة فندق أو مقهى أو محلات طعام أو خمور إلا إذا كان معه ترخيص من القنصل التابع له مبينًا اسمه وجنسيته والغرض من المحل المراد فتحه ومصدقًا عليه من مأمور الضبطية بعد تحقق المأمور من أن فتح المحل لاضرر منه[٨١] .

ويلاحظ على لائحة عام ١٨٥٧م أنها نصت على أن الذي يعطى الترخيص القنصل وليس الحكومة المصرية، وهذا دليل على مدى ضعف الحكومة أمام قوة القناصل الذين كانوا يدافعون عن رعاياهم بحق وبدون حق، واتخذوا من الامتيازات الأجنبية ستارًا لهم وقد وقفت السلطات المصرية إزاء ذلك عاجزة عن مكافحتهم والتعرض لهم .

وقد ترتب على تقنين أوضاع التراخيص في شتى المجالات، أن استصدرت الحكومة المصرية عن طريق نظارة الداخلية، في أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر عدة لوائح تنظم إعطاء التراخيص[٨٢] ، ومنها "لائحة المحلات العمومية" الصادرة في ٢١ نوفمبر ١٨٩١م، والتي نصت المادة الأولى منها على التصريح بمبيع المشروبات الروحية أو الخمرة في الحانات والخمارات والمقاهي[٨٣] .

وهذه اللائحة توجب على كل فرد يرغب في فتح محل عمومي كالمقاهي والخمارات، أن يقدم طلبًا كتابيًا إلى مدير الجهة المطلوب ايجادالمحل بها، قبل فتحه بخمسة عشر يومًا معلنًا فيه عن ذلك، وبذلك يحصل على تصريح أو رخصة (أورنيك بوليس نمرة ١٣٠) تصدرها سلطات البوليس بالمديرية لفتح المحل أوالخمارة(٨٤).

ويلاحظ على لائحة عام ١٨٩١م أن الحكومة المصرية هى التي أصبحت تعطي التصاريح والتراخيص بفتح المحلات العمومية لبيع المشروبات الكحولية أوالخمور، وليس القناصل، وهذا يُعد دليلاً أخر على مدى قوة القناصل وضعف الحكومة المصرية التي أُجبرت على إصدار قانون لصالح الأجانب وكأنهم في بلادهم .

وكان صاحب الترخيص يذهب إلى المديرية التابع لها محل إقامته لكي يستخرج التصريح بفتح المحل مبينًا اسمه وسنه والدولة التابع لها (جنسيته) ومكان ولادته ومحل إقامته وصناعته، ويحدد المكان المراد فتح المحل أوالخمارة فيه. وكان صاحب الترخيص يقدم " تذكرة سوابق " " فيش وتشبيه " يفيد بعدم وجود سوابق له .

ثم يقوم بكتابة تعهد بأنه لايسمح بإجراء ألعاب القمار (Gambling) في محله من أي نوع كانت وخلومحله من المحذورات المنصوص عليها في المادة الرابعة من لائحة عام ١٨٩١م(٨٥).

ثم يقوم المأمور الذي أصدر التصريح بالتأشير على التصريح بخط يده يكتب فيه: "يجوز سحب هذه الرخصة فيما لو خالف المذكور تعهده وتوقع عليه العقوبة" (٨٦) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى من يشتغل بدون رخصة يعاقب قانونًا(٨٧).

ويبدو أن الحكومة المصرية كانت تهدف من وراء إصدار تراخيص لفتح محلات الخمور إلى السيطرة على هذه المهنة وغيرها من المهن الأخرى واتجاه

الحكومة الرسمي هو المحافظة على الحياء العام في مجتمع تختلف عاداته وتقاليده عن المجتمع الأوروبي، فلم تترك الحكومة شاردة ولا واردة من المهن وإلا وعملت لها لائحة تنظمها.

وعلى الرغم من هذه التعهدات، كانت تنتشر بعض العادات السلبية مثل لعب (القمار Gambling) ووجود بعض النسوة البغايا[٨٨]، وكانت السلطات الحاكمة تراعى الأشهر الحرم[٨٩] وتصدر أوامرها بإغلاق الخمارات في تلك الشهور[٩٠]. واعتقد أن أمر الإغلاق، لم ينفذ إلا في شهر رمضان فحسب، لما له من حرمة عند المسلمين.

وبعد أن يحصل المأمور على كل التعهدات يقوم بختم الترخيص (أورنيك بوليس نمرة ١٣٠) بختم المديرية[٩١] ويلاحظ أن الترخيص كانت تدون بياناته باللغة العربية، وكان يوجد مقابل لها باللغة الفرنسية، وكانت البيانات التي باللغة العربية هى التي تكتب فيها بيانات صاحب الترخيص مثل : الاسم والسن والصناعة، إلى غير ذلك من بقية البيانات. على حين أن البيانات الفرنسية لم يكتب أمامها أية بيانات لصاحب الترخيص باللغة الفرنسية[٩٢] أن البيانات كانت تسجل باللغة العربية فقط وليس باللغة الفرنسية.

ويبدو أن البيانات كانت تدون باللغة العربية فقط لعدة أسباب منها، إتقان الأجانب للغة العربية، بحكم إقامتهم الطويلة في مصر ومعاشرتهم للمصريين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم اتقان الموظف الحكومي أو المسئول للغة الفرنسية، ومن ناحية ثالثة أن الطلب مقدم للحكومة المصرية وليس للقنصلية.

وفي بعض الأحيان كان يرفض طلب الأجنبي لاستخراج ترخيص له بإدارة خمارة إذا تبين للمديرية أن المذكور نقل محل إقامته إلى مديرية أخرى. وهذا ماحدث للمدعو يني كساني الخامورجي اليوناني المقيم بالمنصورة الذي تقدم في ١٣ سبتمبر ١٩٠٠م بطلب لمديرية الدقهلية لاستخراج ترخيص له بإدارة محل عمومي لبيع المشروبات الروحية وبعد كتابة التصريح أُشرعليه بالرفض لأنه نقل

محل إقامته[٩٣] .

ولم توضح لنا الوثائق، ما إذا كان الخامورجية يدفعون رسومًا نظير استخراج رخصة لفتح المقاهي والخمارات أم لا ؟ إلا أنه قياسًا على بقية المهن والحرف الأخرى نعتقد أنهم كانوا يدفعون رسومًا مقابل ذلك، شأنهم في ذلك شأن بقية التراخيص الأخرى التي كان يدفعها أصحاب المهن والحرف الأخرى مثل: القبانية والعطارين وأصحاب الدكاكين وغيرهم[٩٤].

وصف الخمارة وإدارتها :

وكانت (الخمارة) عبارة عن غرفة أوعدة غرف، ولها أكثر من باب، مفروشة بالبسط في أرضها، وتوضع عليه الكؤوس والدوارق والأباريق والنمارق، التي عادة كانت تُصنع من الفخار والخزف والنحاس والفضة وأحيانًا أخرى من الذهب[٩٥] . بمعنى أن المكان كان مجهزًا لشرب الخمور والمشروبات الروحية. على حين كان (المقهى) كما ذكر "شابرول " Chabrol عبارة عن غرفة صغيرة ذات واجهة خشبية على شكل عقود، ولم توجد فيها ديكورات داخلية أو خارجية، وفي داخلها أساس بسيط عبارة عن مقاعد خشبية متشابهة (دكة) على جانبين أو ثلاثة بطول جدران المبنى، وتغطيها بعض الحصر المصنوعة من سعف النخيل أو بُسُط خشنة، بالإضافة إلى بنك خشبي[٩٦]. ويقدم صاحب المقهى للزبائن المشروبات الروحية وغيرها[٩٧] .

بذلك يتضح أنه لم يكن هناك فصل قاطع أو اختلاف كبير بين المقاهي والخمارات، سواء في محتوايتها ومكوناتها والعاملين فيها أو حتى في طريقة استخراج التراخيص، فبعضهم كان يستخرج رخصة لبيع المشروبات الروحية أو الخمرة في المقهى[٩٨] . وبعضهم كان يستخرج رخصة لبيع المشروبات الروحية أو الخمرة في الخمارة[٩٩] على حين كان بعضهم الآخر يجمع بينهما، ويستخرج رخصة لبيع المشروبات الروحية أوالخمرة في المقهى والخمارة معًا [١٠٠] .

ولم يكن من عادة أصحاب الخمارات أن يأخذوا من الزبون ثمن كل قدح على حده، إنما يبيعونهم إبريقًا كاملاً من الخمر، يقدمه الساقي أو الساقية الذي عهد إليه مهمة متابعة زبائنهم، فإذا ما فرغ الأبريق قبضوا ثمنه وهكذا دواليك[١٠١]. أما الزبائن الدائمون المعروفون لدى صاحب الخمارة، فقد كانوا يدفعون في نهاية الأسبوع، خاصة أن الساقي المتابع لهم يسجل قيمة ما شربوه في دفتر باسم كل واحد منهم [١٠٢].

وكان الناس يقبلون على شرب الخمر المستخرج من خل العنب، وكان الأبريق يباع بواقع ١٢ بارة وسعة الأبريق حوالي اللتر، وإن كان الخل الذي يستمد من البلح أقل جودة، ويباع الأبريق منه بواقع٦ إلى ٨ مديني[١٠٣] ، كما كان يستخدم الفرنك Francs بين الأوروبين في الخمارات، وكان الفرنك يساوي ثلاثة قروش وأربعًا وثلاثين فضة[١٠٤].

أما صناعة الخمور وشربها في منازل مديرية الدقهلية فلم تذكر لنا الوثائق شيئًا عن ذلك وربما كانت الخمور تصنع وتشرب في المنازل على المستوى الفردي بمنازل الأفرادالخاصة، قياسًا على ما كان يحدث في المديريات الأخرى، فقد كان اليهود في القاهرة ورشيد يعدون منازلهم لتكون معامل لصناعة الخمور وإعدادها، ومجالاً لترويج سلعهم وبيعها للمترددين عليها[١٠٥]، على اعتبار أن الامتيازات الأجنبية قررت حرمة مساكن الأجانب على السلطات المصرية، وهذا الامتياز أعاق السلطات المصرية في تنفيذ أوامر التفتيش لمكافحة تجارة الممنوعات[١٠٦] ، وقد زاد من خطورة هذا الامتياز توسع الأجانب في تعريف المسكن، فلم يعد هذا قاصرًا على المنزل وملحقاته، فأصبح هذا المنزل مأوى لكل عابث بالأمن على مرأى من السلطات وهى لاتستطيع أن تحرك ساكنًا[١٠٧] ولكن يبدو أن ذلك لم يكن منتشرًا بشكل كبير في مديرية الدقهلية بسبب توافر الخمارات والمقاهي في المناطق التي كان يقطنها الأجانب ويقيم بها اليهود والأقباط في المديرية .

الأثار السيئة للخمور على أهالي الدقهلية :

ترتب على انتشار ظاهرة تعاطي الخمور بين الأجانب في مدن مديرية الدقهلية وقراها، أثار سيئة كان لها تأثيرها السلبي على أهالي الدقهلية في مختلف النواحي، في العادات، والتقاليد، والسلوكيات، والأخلاقيات، ومختلف النواحي الاجتماعية، والأمنية، والدينية.

وفي هذا الإطار ذكر (كرومر Cromer) أن الخمور " الأثر المفسد للاخلاق "Demoralizing effect" الذي أحدثته هذه الخمارات في الشعب المصري(١٠٨) وكان من بين الأثار السيئة التي كانت تحدث بسبب تفشي ظاهرة شرب الخمور، الصخب والضجيج، واضطراب الأمن، فقد كان الأجانب إبان احتفالاتهم ومناسباتهم القومية والاجتماعية يتعاطون الخمور، ولم تمر هذه الاحتفالات بدون حوادث .ويمكن رصد بعض هذه الحوادث والقياس عليها، فقد أقام الإيطاليون بمدينة المنصورة طعام وشراب في أثناء انتصارات " غارليبالدى" Garibaldi (١٨٠٧ – ١٨٨٢م) (١٠٩) من أجل توحيد إيطاليا، ورفعوا أعلام بلدهم وطافوا في الشوارع وهم في حالة (سُكر بين Drunkenness) وهم يهتفون " يعيش الجنرال غاريبالدى"(١١٠).

ولم يقتصر هذا الأمر على الإيطاليين فحسب، فقد كان اليونانيون لا يقلون صخبًا وضجيجًا في مثل هذه الاحتفالات، ومن أمثلة ذلك في أثناء حروبهم مع الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، عندما كان يأتيهم نبأ سار، فإنهم يخرجون إلى الشوارع والطرقات، ويهتفون بدعاء النصر لدولتهم وهم يشربون الخمور(١١١).

وكانت مثل هذه الاحتفالات التي تمتد لفترة متأخرة من الليل يصاحبها اضطراب الأمن والفوضى، حيث كان المخمورون يتسكعون في الطرقات، ويطاردون المارة ويعتدون عليهم.

ولم تكن ظاهرة شرب الخمور تتسبب في الفـوضى واضطراب الأمن فـقط، بل كـانت لها آثارها السـيئة تبدو كذلك في انتـشار العـديد من حوادث السُكر والعـربدة، وجـرائم قتل وانحلال أخـلاقي ومصادمـات لاحصـر لها، ومثال ذلك ما قـام به الـخـواجـة متـسـه بسكوالى الإيطالي الذي كان في حـالة سكر، بـالتفـوة بألفاظ تخدش الحياء[١١٢] .

كما أن يونـانيًا دخل خمـارة أحد مسـيحي الشام يدعـى أنطون شكرى بمدينة المنصورة وشـرب عنده أقداحًا من الخمور، ثم بادر بالخـروج دون أن يدفع ثمن ما شـربه، فطلب منه صـاحب الخمـارة النقود، فإذا بـاليـوناني يقـوم بطعن الشـامي بالسكين ويفر هاربًا[١١٣].

ولم يقف الأمـر عند ذلك ، بل إن المديرية شهـدت حوادث قتل سـواء فيـما بين الأجـانب بعضـهم بعضًا، أو فيـما بينهم وبين الأهـالي، فـقـد قام الخـامورجي نقـولا لسـاني اليونـاني بالتشـاجـر مع اثنين من بنى جنسـه لامتناعهـما عن دفع قـيـمة مـا شربوه من الخمور، فما كان منه إلا أن أطلق النار عليهمـا فأصاب أحدهما[١١٤]، أيضًـا حدثت مـشـاجـرة بين يوناني وإيطالي عندمـا دخل أحد الإيطاليين مـحـلاً ليـتناول الخـمـور وبعـد مـا شـرب امـتنع عـن دفع النقـود لليـونـاني صـاحب المحل وحـدثت مـشـاجـرة، وبادر اليـونـاني بإطـلاق الرصـاص على الإيطالي فـأرداه قتيلاً[١١٥]، وكذلك وقوع مشاجرة أخرى بين اليونانيين وغيـرهم قتل فيـها واحد وجـرح آخرون ونقلوا إلـى المستشـفى للعلاج وقبض على القـاتل[١١٦] وكانت معظم هذه الحـوادث تقع في المحـلات العـامـة وبخـاصـة في الخـمـارات[١١٧]، فـالخـمـور سبب خطير من أسباب الإقبال على الجريمة ومن ثم تزايدها.

أمـا المشـاجـرات التي حدثت بين الأجـانب والأهـالي بسـبب الخـمـور فكانت لا تقل خطورة عما وقع بين الأجانب بعضهم بعضًا، فقد تعدّى بعض اليونانيين على بعض الأهالي في الشـوارع والطرقـات، وتدخل رجـال الضبطية لفـض المشاجـرات بين الأهـالـي والأجـانب[١١٨] . وكـان الأجـانب يصـدمـون الأهـالي بعـرباتهم نظرًا

للسرعة وتعاطي الخمور[١١٩]، كما قام الخواجة اليوناني المدعو نقولا لسالنتي صاحب خمارة بالسكة الجديدة بطعن أثنين من الأهالي بسكين[١٢٠].

وقد شهدت المديرية حوادث أخرى كثيرة مشابهة لذلك، ولم تقتصر حوادث الشغب والقتل على اليونانيين فقط، بل شملت معظم الجنسيات الأوروبية الإيطالية والفرنسية والإنجليزية، سواء في المديرية أم في غيرها من أنحاء القطر المصري.

ومن الآثار السيئة للخمور، انتشار بيوت الفسق، والفحشاء والدعارة، والرقص في المقاهي، ولعب الميسر والقمار وكان كل ذلك مصحوبًا باحتساء الخمور.

فقد مارست بعض النسوة الأجنبيات مهنة الرقص والرزيلة في المقاهي والخمارات، وانتشر ذلك بصورة خاصة في بندر المنصورة وفي حواضرالمراكز، فقد كان (البغاء prostitution) نشاط مدينى تختص به المدينة دون القرية، صحيح أن البغاء موجود في معظم بلاد المديرية لكنه يقتصر على (البنادر) وليس القرى أو الريف في شيء [١٢١] وقد اشتهرت الإيطاليات واليونانيات اليهوديات بصفة خاصة بممارسة هذه المهنة[١٢٢]، من بين الأجنبيات[١٢٣] وكثيرًا ما كانت تحدث مشاجرات واعتداءات على بعض تلك الراقصات من الزبائن السكارى[١٢٤]. وكانت البغايا يتمتعن بحرية نسبية؛ فلم يكن هناك قانون يحد من مجيئهن إلى مصر، أو يحدد إقامتهن بها[١٢٥]، وقد انتشرت البيوت السرية في المنصورة وكثرت بها البغايا من الأجنبيات، مثل الحرمة أنجيليكو زوجة أحد اليونانيين الذي أتى إلى مصر وهو فقير الحال، مما حدا به إلى جعل زوجته تتجه إلى ممارسة البغاء للحصول على المال[١٢٦]. وكذلك الحرمة كاترين زوجة الخواجة اليوناني أما نويل قسطنطنيو البالغ من العمر ٣٨ عامًا كانت تعمل في ممارسة البغاء[١٢٧].

ومن اللافت للنظرأن نجد بعض النسوه المصريات الساقطات يمارسن مهنة

(الدعارة prostitution)، خصوصًا أنهن من مناطق أخرى بعيدة عن مديرية الدقهلية، نظرًا للتقاليد الشرقية. مثل الحرمة ظريفة أم محمد المولودة في الإسكندرية والمقيمة بربع ريحان، والحرمة حليمة الصعيدية المولودة بناحية دشنا بمديرية قنا والمقيمة بربع ريحان أيضًا، وكذلك الحرمة فريدة أم مصطفى المولودة بمصر (القاهرة) والمقيمة بخبيزة منزل فهيمة الدمياطية بربع الحوار[١٢٨].

ومن بين نساء المديرية من كانت تقوم بتأجير بيتها لافتتاح خمارات بها، مثل طريفة أم محمد من ميت غمر التي قامت بتأجير منزلها للخامورجي موسى رابح من تبيعة الدولة العلية لافتتاح خمارة[١٢٩]، وكذلك الحرمة حميدة العباسية التي قامت بتأجير منزلها للقهوجي محمد فريد من تبعية الحكومة المحلية لافتتاح مقهى بميت طلخا[١٣٠] ، وكذلك الحرمة ملكة أم محمد التي قامت بتأجير منزلها الكائن بميت حدر (حضر) بالمنصورة للمدعو السيد نصر من تبعية الدولة العلية[١٣١]، وكذلك الحرمة مريم أم مينا التي قامت بتأجير منزلها الكائن بالمنصورة للخامورجي داوود من تبعية الدولة العلية لافتتاح خمارة[١٣٢]، ولذا يمكن القول إن الدعارة واحتساء الخمور صنوان، فهناك ارتباط كبير يجمع بينهما[١٣٣] وأن بعض أهالي الدقهلية الذين عاشروا الأجانب عاشوا حالة من الانحلال على المستوى الأخلاقى.

فقد كان انتشار بيوت الدعارة من أقبح المساوئ التي أضرت بالأهالي بمديرية الدقهلية نتيجة انتشار ظاهرة تعاطي الخمور بها، وهذه البيوت التي كانت طارئة على مجتمع الدقهلية والوافدة عليها بفعل تأثيرات خارجية كما سبق أن ذكرنا، أدت إلى ارتفاع معدل الجريمة بأنواعها وتغيير السلوكيات والأخلاقيات للأسوأ .

دور الأهالي في التصدي لظاهرة تعاطي الخمور:

نظرًا للأ ثار السيئة التي ترتبت على شرب الخمور ، كان لأهالي مديرية

الدقهلية مواقف للتصدي لإيقاف أو تقليل هذه الظاهرة نظرًا لآثارها الضارةعلى الفرد والمجتمع ونستطيع أن نرصد بعض هذه النماذج .

فقد طالب أهالي المنصورة من المديرية نقل المنطقة التي كانت الأجنبيات يمارسن فيها هذه العادة الرذيلة إلى منطقة أخرى بعيدة[١٣٤] عن منطقتهم السكنية، كما تضرر أهالي مركزي السنبلاوين وميت غمر من البغايا بسبب انتشار محلات الدعارة فيهما[١٣٥] إلا أن موقف الحكومة المصرية كان سلبيًا، فلم تكن تستطيع اتخاذ أي إجراء ضد الأجانب سواء كانت هذه البيوت مرخصة أو غير مرخصة بالقيام بالبغاء العلني. فقد كانت تكتفي بالقبض على العاهرات الأوروبيات وتقوم بتسليمهن إلى قنصلياتهن لمحاكمتهن أو تطلب من القنصليات إبعادهن خارج مصر[١٣٦]، وبخاصة أن الأجانب كانوا يتمتعون بحريات وامتيازات كبيرة في شئونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية كافة، وأعطو لأنفسهم من الامتيازات والحقوق ما يخالف قوانين البلاد المحلية وقد أدى عجز الإدارة المحلية، وعدم توقيع العقوبات على المشاغبين منهم إلى عدم كبح جماحهم، وتماديهم في مخالفة القوانيين، وتجرئهم على الحكومة المصرية واستهزائهم واستهانتهم بها[١٣٧].

وكان الأجانب يعتمدون على حماية قناصلهم لهم في النهاية، فينجون من أي عقاب يصدر ضدهم، مما جعلهم يتمادون في ارتكاب أبشع الجرائم بدون مبرر شرعي على الأهالي والسكان[١٣٨] ، ونتيجة لتعدد وقوع الحوادث والجرائم بمديرية الدقهلية، فإن مديرالمديرية كان يرسل إلى المسئولين في الحكومة بيانًا عن الجرائم المختلفة التي كان يرتكبها الأجانب[١٣٩] ، وكان الأجانب يعتمدون على قناصل دولهم في حمايتهم، على الرغم من ارتكابهم الجرائم، فهذا قنصل اليونان يعمل على حماية بعض الأشخاص القتلة، وقد حدث من القنصل ذلك مرات عديدة[١٤٠] ؛ إذ كان نفوذ القناصل والامتيازات أقوى من أي شيء.

وأمام ضعف الحكومة المصرية وقلة حيلتها إزاء الامتيازات الأجنبية، اعتمد الأهالي على أنفسهم في مقاومة أصحاب الخمارات والتصدي لهم ولشاربي الخمور، ففي مدينة المنصورة لجأ الأهالي إلى التصدي للبغايا بأنفسهم، إذ دمر أهالي المنصورة مقهى لأحد الأجانب، بربع الحوار عام ١٨٧٠م، حيث كان المقهى مأوى للعاهرات وبنات الهوى وأثار سخط الأهالي واستيائهم(١٤١).

كما كان الأهالي يتعرضون لأصحاب الخمارات ويشتمونهم ويسبونهم ، ولذا نجد أن الخواجة اليوناني جورجي جورجيادس الخامورجي المقيم بقرية نوسا البحر، يشتكي من تهديد بعض الأهالي له ولعائلته وسبهم وشتمهم(١٤٢).

وتكرر الأمر نفسه مع الخواجة اليوناني نقولا مافيدس الخامورجي المقيم ببندر المنصورة، والذي اشتكى من سب الأطفال له بقولهم له "يا نصراني ياملعون"(١٤٣).

وعلى الرغم من محاولة الأهالي التصدي لظاهرة تعاطي الخمورفي مديرية الدقهلية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي فإنها لم تحقق النتائج المرجوة بسبب الحصانة التي تمتع بها الأجانب في ظل الامتيازات الأجنبية والتسلط القنصلي .

ولكن يمكن القول إن هذه المقاومة حدت إلى حد ما من الجرائم، ولكنها لم تقض على الظاهرة، وإن قلت مع مرور الوقت بسبب تناقص أعداد الأجانب بالمديرية في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، ولاشك أن تناقص أعداد الأجانب في مصر بصفة عامة، والدقهلية بصفة خاصة، يرجع إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى عقد اتفاق مونترو Montreux بسويسرا في ٨ مايو ١٩٣٧م، وإلى ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية.

الخاتمة :

اتضح من العرض السابق، أن ظاهرة تعاطي الخمور قد راجت في مديرية الدقهلية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وارتبطت هذه الظاهرة بوجود الأجانب بها، وبدء عمل المحاكم المختلطة في عام ١٨٧٦م في ظل الامتيازات الأجنبية التي اشتدت وطأتها على المصريين لصالح الأجانب جميعهم، وبخاصة بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م رغبة من إنجلترا في مجاملة الدول الأوروبية حتى لاتتوجس خيفة من احتلالها للبلاد، وتتمكن أيضًا في أولى سنوات الاحتلال من اكتساب عطف الأجانب وتأييدهم .

وتبين مما سبق أيضًا، أنه في ظل الامتيازات الأجنبية أُجبرت الحكومة المصرية على إعطاء تراخيص لافتتاح الخمارات في مصر،وبالتالي في الدقهلية باعتبارها إحدى مديرياتها، سواء للأجانب أو أصحاب الحمايات من الشوام، بل حتى لليهود والمسيحيين من أهل البلاد، فقد جعلت الامتيازات الأجنبية مسيحيي ويهود الدولة العثمانية مواطنيين متميزين عن الآخرين ويتمتعون بالوصاية الأوروبية .

إذن ماكان ينطبق على مديرية الدقهلية من إعطاء تراخيص لافتتاح خمارات ينطبق أيضًا على بقية المديريات الأخرى ، فليست الدقهلية حالة منفردة إلا بارتباطها بوجود الأجانب بها .

كما أوضحت الدراسة، أنه لم يكن هناك قيود تمنع من افتتاح الخمارات ، فلم يكن مطلوبًا سوى تقديم طلب للمديرية بالرغبة في افتتاح الخمارة ، مصحوبًا بتقديم تذكرة سوابق تفيد عدم ارتكاب جرائم سابقة ، وقد كان ذلك أمرًا متاحًا في ظل الامتيازات الأجنبية والتسلط القنصلي الذي كان يساند الأجانب بحق وبدون حق.

كذلك تبين للبحث، أن ظاهرة تعاطي الخمور بين الأجانب كانت – ومازالت – تتفق مع عاداتهم الاجتماعية ، وشرائعهم الدينية التي لم تمنع شرب الخمر وإنما

تحذر من الإفراط فيه، ولكن على الرغم من هذا التحذير فقد كان شاربي الخمور يفرطون في تناولها حتى يصلون إلى مرحلة الخلاعة والعربدة وفقدان التوازن.

واتضح لنا، الدورالسلبي لظاهرة تعاطي الخمور في حياة الفرد والمجتمع بمدينة المنصورة والقرى الأخرى التابعة لمديرية الدقهلية التي كان يقيم بها الأجانب، حتى أن الخمور كانت مثل الفيروسات الضارة التي غيرت من عادات وتقاليد بعض أهالي المديرية الذين شاركوا الأجانب في احتساء الخمور، بل العمل لدي الأجانب في الخمارات.

ومن أبرز المظاهر السلبية لظاهرة تعاطي الخمور الارتباط بين الخمور والزنا، فقد كانت العاهرات الأجنبيات وخاصة اليونانيات والإيطاليات من وسائل جذب شاربي الخمور لممارسة الفاحشة.

واتضح مما سبق أيضا، أن بعض الساقطات من خارج مديرية الدقهلية استأجرن خمارات ومارسن بها الرذيلة مع المترددين عليها، وبالتالي أساءت هذه التصرفات إلى المجتمع الدقهلاوي الذي قاوم هذه الظاهرة بالاعتداء على الخمارات وأصحابها عندما عجزت الحكومة عن القيام بهذا الدور نتيجة قيود الامتيازات الأجنبية.

وتبين مما تقدم أيضًا،أن ظاهرة تعاطي الخمور في مديرية الدقهلية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، كانت ظاهرة وافدة على المجتمع وليست نابعة منه، فقد ارتبطت بالأجانب الأوروبيين من ناحية، والمواطنين الأغراب عن المديرية من ناحية أخرى .

الملحق رقم (١) (*)

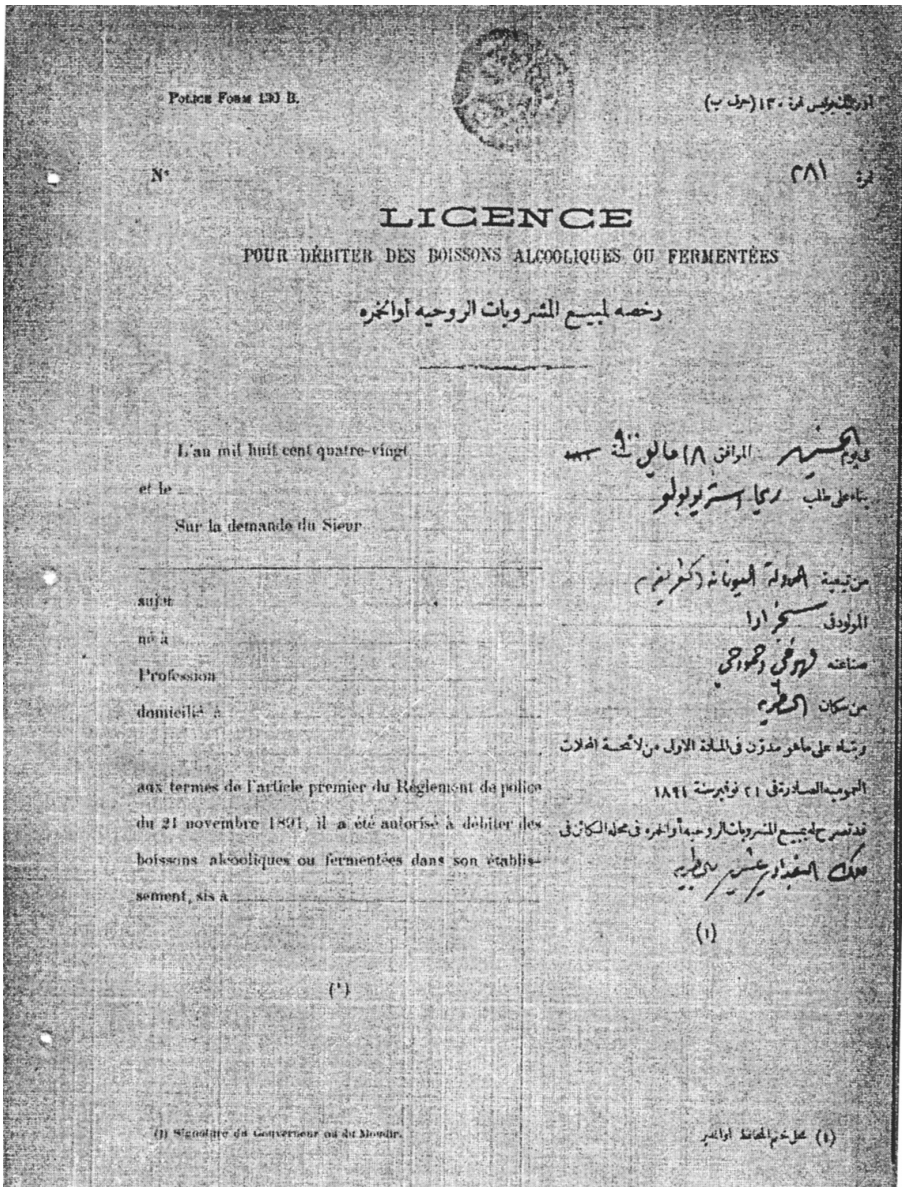

Police Form 130 B.

N° ٢٨١

LICENCE

POUR DÉBITER DES BOISSONS ALCOOLIQUES OU FERMENTÉES

رخصه لبيع المشروبات الروحيه أوالخمره

L'an mil huit cent quatre-vingt

et le

Sur la demande du Sieur

suivant

né à

Profession

domicilié à

aux termes de l'article premier du Règlement de police du 21 novembre 1891, il a été autorisé à débiter des boissons alcooliques ou fermentées dans son établissement, sis à

(1)

(1) Signature du Conducteur ou du Donneur.

(*) محافظ الداخلية، محفظة رقم ٣٤، دفتر رقم ١٧٠.

الملحق رقم (٢) (*)

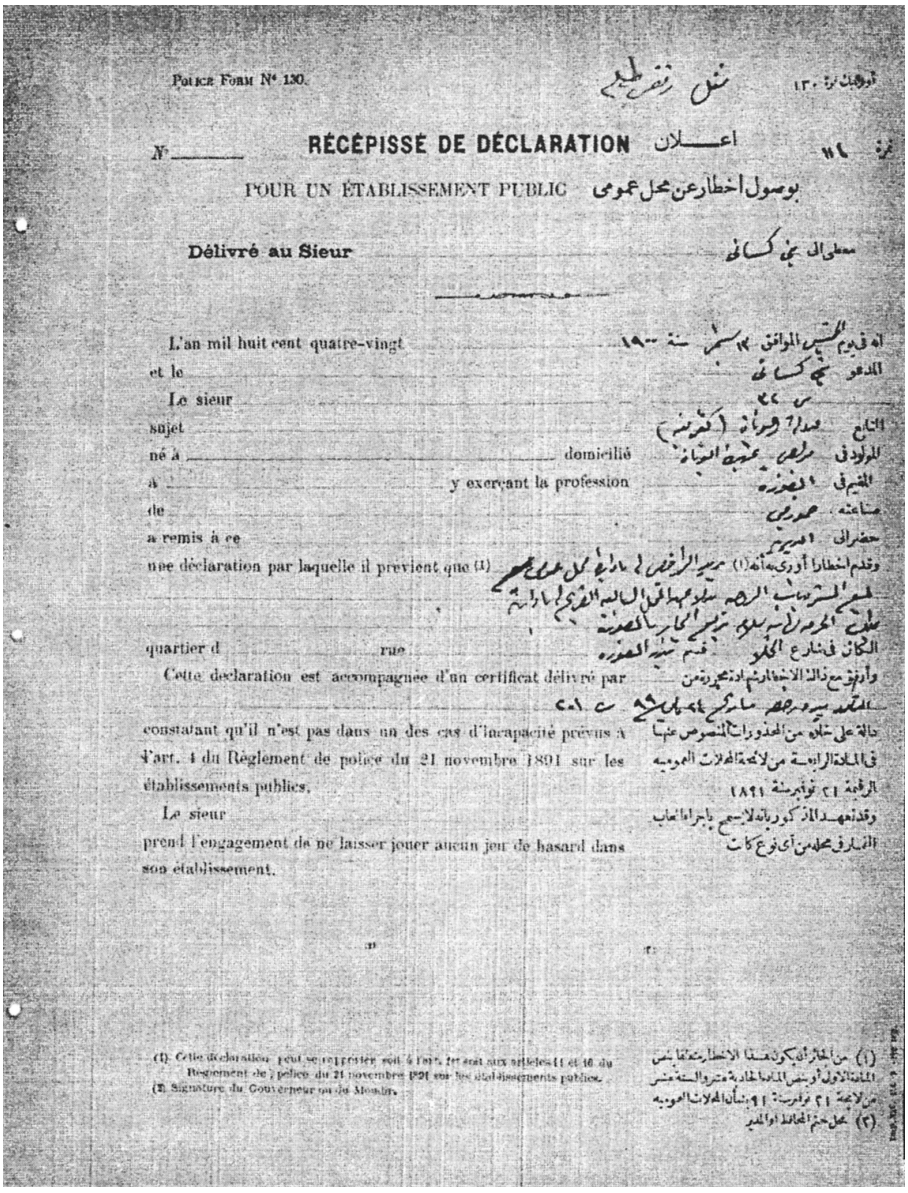

POLICE FORM N° 130. نموذج نمرة ١٣٠

N°_____ **RÉCÉPISSÉ DE DÉCLARATION** اعـــلان نمرة

POUR UN ÉTABLISSEMENT PUBLIC بوصول اخطار عن محل عمومى

Délivré au Sieur معطى الى بك كاتب

L'an mil huit cent quatre-vingt اله فى يوم الخميس الموافق ١٢ سنة ١٩٠٠

et le المذكور بك كاتب

Le sieur س

sujet التابع حدارة وبرانة (كفرنبه)

né à _____ domicilié المولود فى مركز بحيره اسيوط المقيم فى البغدوره

à _____ y exerçant la profession

de _____ صناعته محدرس

a remis à ce حضرانى المسمى

nee déclaration par laquelle il prévient que (1) وقدم اخطارا أورى بمقتضاه(١) مديرية الرخيص له بادارة محل عمومى

قهوة المسمى بالمرسه الكائن بلد عهد قبل ال الكائن بقرية بادارة

quartier d _____ rue الكائن فى شارع الكلو قسم سيد البغدوره

Cette déclaration est accompagnée d'un certificat délivré par وارفق مع ذلك الاخطار شهادة محررة من

بتاريخ ٢٩ س ٥٠١ constatant qu'il n'est pas dans un des cas d'incapacité prévus à l'art. 4 du Règlement de police du 21 novembre 1891 sur les établissements publics. حالة على خلو من المحذورات المنصوص عنها فى المادة الرابعة من لائحة المحلات العموميه الرقيمة ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١

Le sieur وقد تعهد المذكور بانه لا يسمح باجراء العاب

prend l'engagement de ne laisser jouer aucun jeu de hasard dans son établissement. القمار فى محله من اى نوع كانت

(1) Cette déclaration peut se rapporter soit à l'art. 11 soit aux articles 14 et 16 du Règlement de police du 21 novembre 1891 sur les établissements publics.
(2) Signature du Gouverneur ou de Member.

(١) من الجائز أن تكون هذا الاخطار متعلقا بنص المادة الاولى أو بنص المادة الحادية عشرة والسادسة عشر من لائحة ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ بشأن المحلات العموميه
(٢) محل ختم المحافظ او المدير

(*) محافظ الداخلية، محفظة رقم ٣٦، دفتر رقم ١٩٠.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

- القرآن الكريم .
- الإنجيل.
- التوراة.

ثانيًا: الوثائق غير المنشورة .

وثائق دار الوثائق القومية:

١- أوراق قضايا أجانب بمديرية الدقهلية :

- محفظة ٥ ، ملف ٤، من ١٩٠٠- ١٩٢١م
- محفظة ٦ ، بتاريخ ٣شوال ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م .

٢- سجلات محكمة المنصورة :

- محفظة ١١، بتاريخ غرة ذي الحجة ١١٦٩هـ /١٧٥٦م.
- محفظة ٧، بتاريخ ١١ جماد الآخر ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م
- محفظة ، رقم ٢، رقم ٢٣، بتاريخ ١٨٦٨/٦/٨م.
- محفظة رقم ٢، رقم٣ ، بتاريخ ١٨٩٩/٦/١٥م.
- محفظة رقم ١٢، بتاريخ ١٨٩٩/٧/١٥م.

٣- محافظ انتماء أجانب بمديرية الدقهلية :

- محفظة١ من عام ١٨٨٢-١٨٩٣م.
- محفظة٢ من عام ١٨٩٤-١٨٩٥م
- محفظة ٣ عام ١٨٩٦م.
- محفظة ٤ من عام ١٨٩٧-١٩٠٠م .

- محفظة ١، ملف ١١، مسلسل ١٣ .
- محفظة ١، ملف ٤، مسلسل ٢ .
- محفظة ٤ ، مسلسل ٢٠ .
- محفظة ، ٣٧٥، مسلسل، ٤،٩ .

٤- محافظ الداخلية :

- محفظة رقم ١٦ دفتر ٣٢٣ ، وثيقة ١٥٣، في ٧ ذي القعدة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٠، في ١٠ يناير ١٨٩٧م . ،
- محفظة ٢٩، دفتر٣١٢،وثيقة رقم ٩٠، بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٧م.
- محفظة ٢٩، دفتر٣١٢،وثيقة رقم ٩١، بتاريخ ١٠ يناير ١٨٩٧م.
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٨٨، في ٢٦ أبريل ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٨٩، في ٢٦ أبريل ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٠، في ٢٦ أبريل ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩١، في ٢٦ أبريل ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٢، في ٢٦ أبريل ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٣، في ٢٦ أبريل ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٤، في ٤ مايو ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٥، في ٤ مايو ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٦، في ٢١مايو ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٧، في ٢١مايو ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٨، في ٢٢ مايو ١٨٩٩م .

- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ١٩٩، في ٢٤ مايو ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٢ دفتر ٢٧٠ ، وثيقة ٢٠٠، في٢٤ مايو ١٨٩٩م .
- محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٢٧٦، بتاريخ١٨مايو ١٩٠٠م.
- محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠ ، وثيقة رقم ٢٧٧، بتاريخ١٨مايو ١٩٠٠م .
- محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٨ ٢٧، بتاريخ١٨مايو ١٩٠٠م
- محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٢٧٩، بتاريخ١٨مايو ١٩٠٠م.
- محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٢٨٠، بتاريخ١٨مايو ١٩٠٠م
- محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٢٨١، بتاريخ١٨مايو ١٩٠٠م.
- محفظة ٣٦، دفتر ١٩٠، وثيقة رقم ١١١، بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٠٠م .
- محفظة ٣٦، دفتر ١٩٠، وثيقة رقم ١١٢، بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٠٠م .
- محفظة ٣٦، دفتر ١٩٠، وثيقة رقم ١١٣، بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٠٠م .
- محفظة ٣٦، دفتر ١٩٠ ، وثيقة رقم ١١٤، بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٠٠م.
- محفظة ٣٦، دفتر١٩٠ ، وثيقة رقم ١١٥، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٠٠م.
- محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠، وثيقة رقم ٣٧٠، بتاريخ ١٢نوفمبر ١٩٠١م .
- محفظة ٣٧،دفتر ٢١٠، وثيقة رقم ٣٧١ ، بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٠١م .
- محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠ ، وثيقة رقم ٣٧٢ ، بتاريخ ١ديسمبر ١٩٠١م.
- محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠ ، وثيقة رقم ٣٧٣ ، بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٠١م.
- محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠ ، وثيقة رقم ٣٧٤ ، بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٠١م.
- محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠ ، وثيقة رقم ٣٧٥ ، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٠١م.

٥- محافظ مجلس الوزراء ،مجلس النظار : محافظ جلسات مجلس النظار :

- محفظة ٥/أ ، جلسة ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩م.

- محفظة ٦/ ب ، جلسة ١٢ ديسمبر ١٨٨٠م .

ثالثاً : وثائق منشورة :

(أ) باللغة العربية :

- المملكة المصرية : نظارة الداخلية ، مبادئ فيما يتعلق بالديار المصرية ، الإحصاء من عام ١٨٧٣م إلى عام ١٨٧٩ م، إعداد فيديركو أميتشي، مطبعة عموم أركان حرب الجهادية المصرية ، الطبعة الأولى، الجزء الثاني،١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ،مصلحة عموم الأحصاء والتعداد،سكان القطر المصري لعام ١٨٩٧م، ج١، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٨٩م.

(ب) باللغة الأجنبية :

- Egypt No.3-1892(Report on the Administration , Finances and Condition Of Egypt and the progress of Reform).

رابعًا : المصادر العربية المطبوعة :

- ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدى خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، الجزء الخامس ، بيروت ، ١٩٩٨م.

- علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ، ط٣ ، ج١١، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

خامسًا : المعاجم :

- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي: المصباح المنير، تحقيق عبدالعظيم الشناوي (الدكتور) : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز، القاهرة ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

سادسًا : الدوريات :

- البلاغ ، العدد ٢٥٧، بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٣١م.
- التنكيت والتبكيت، العدد٨، ١٧يوليو ١٨٨١م ، العدد ٩٠،١٩/٧/١٨٨٢م.
- السياسة ، العدد ٣٧٦٨، بتاريخ ٣١يوليو ١٩٣٥م
- السياسة ، العدد ١٥٩٤، بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٣٥م. .
- المؤيد ، العدد ٤٩٨ بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٩١م .
- المؤيد ، العدد ٢٣٠٩، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٨٩٧م.
- المؤيد العدد ١٦٦٥، بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٩٥م
- المؤيد العدد ٢٢٨٤، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٩٧م
- المؤيد ، العدد ٥١٩، بتاريخ ٨سبتمبر ١٨٩١م.
- المقطم ، العدد ١١٤١، بتاريخ ٨ديسمبر ١٨٩٢م.
- المقطم ، العدد ١١٦٦، بتاريخ ١٠ يناير ١٨٩٣م.
- المقطم، العدد ١١٦٩، بتاريخ١٣ يناير ١٨٩٣م.
- الوطن ، العدد ٦٤، ١بتاريخ ١ فبراير ,١٨٧٩
- الوطن ، العدد ٣، بتاريخ يونيو ١٨٨٢م.
- الوطن ، عدد ٢ ، بتاريخ يونيو ١٨٨٢م .
- الوقائع المصرية ، عدد ٧٥، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٨٥٧م.
- الوقائع المصرية ، عدد ٩١٢، بتاريخ ١٥ يونيو ١٨٨١م.
- الوقائع المصرية ، العدد ٧٨، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩١م.
- الوقائع المصرية ، العدد ٢، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٠٤م.
- الوقائع المصرية ، العدد ٨١٣، بتاريخ أول يونيو ١٨٧٩م.
- الوقائع المصرية ، العدد ١٠٥٠، بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٦م.

سابعًا : البحوث والمقالات العلمية :

- حامد عبد الحميد حسانين (الدكتور) :أثر الخمور على أهالي رشيد في العصر العثماني في " مجلة الروزنامة" الحولية المصرية للوثائق ، العدد السابع ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، عام ٢٠٠٩م .

- سلطان فالح متعب الأصقه (الدكتور) : الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية دعامة للنشاط التبشيري في بلاد الشام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد رقم (٤٤) ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.

ثامنًا : الرسائل الجامعية غير المنشورة :

- إبراهيم العدل المرسي : الجاليات الأجنبية في مديرية الدقهلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب عين شمس ، ١٩٩٠م .

تاسعًا : المراجع العربية :

- أحمد أحمد الحته (الدكتور) : الأجانب في مصر والسودان ، القاهرة ، ١٩٥٨م.

- أحمد الشربيني (الدكتور) : تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية، سلسلة تاريخ المصريين، العدد٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٥ .

- إلهام محمد علي ذهني (الدكتورة) : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد ٥١، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٩٥م

- راجية إسماعيل أبو زيد(الدكتورة): تاريخ مدينة الاسماعلية، مكتبة الآداب، القاهرة ، ٢٠١٢م .

- زبيدة محمد عطا (الدكتورة) : يهود مصر التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٤٣١هـ/ ٢٠١١م.

- زين العابدين شمس الدين نجم (الدكتور) : بورسعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩م حتى عام ١٨٨٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م.

- صالح رمضان محمود(الدكتور): الحياة الاجتماعية في مصر عصر اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩م، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧م .

- صلاح أحمد هريدي على (الدكتور) : بعنوان فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني،الطبعة الأولى ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بالقاهرة عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م.

- عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٨م .

- عبد السلام عبد الحليم عامر (الدكتور) : طوائف الحرف في مصر (١٨٠٥-١٩١٤م) سلسلة النهضة ، العدد (٤٥) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩٣م.

- عبدالوهاب بكر (الدكتور): الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين " الشوارع الخلفية " سلسلة مصر النهضة ، العدد ٦٢ ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة .

- على شلبي (الدكتور) : الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٤٧-١٨٩١م) ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣م،

- فرغلي علي تسن (الدكتور) : تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، دار الوفاء ، الأسكندرية ، ٢٠٠١م.

- محسن علي شومان (الدكتور) : اليهود في مصر العثمانية حتى القرن

التاسع عشر ، سلسلة تاريخ المصريين، العدد، ١٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م .

- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني،ط٣،فرج الله للمطبوعات، بيروت، ١٣٧٣ هـ /١٩٥٤م .

- محمد رفعت الإمام : تاريخ الجاليات الأرمنية في مصر ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ١٧١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

- محمد رفعت ومحمد أحمد حسونة : معالم تاريخ أوروبا الحديث ،مكتبة الهلال ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م.

- محمد عفيفي (الدكتور) : الأقباط في مصر في العصر العثماني ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العلمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦م .

- محمود محمد سليمان : النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي للأجانب في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، ط١، القاهرة ١٩٩٦م.

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد (الدكتور) : النشاط الاقتصادي للأجانب في مصر وأثره في المجتمع المصري من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٨٢م.

عاشرًا : المراجع المترجمة :

- جيرار، ب.س.: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، موسوعة وصف مصر ، ج٤، ترجمة زهير الشايب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢م.

- شـابرول ، ج. دى : المصـريون المحـدثون شـمـائلهم و عـاداتهم في القـرن التاسع عشر ، موسوعة وصف مصر، ج١ ، ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٢م .

- لاندز ، دا فيدس : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس (الدكتور) ، دار المعارف ،القاهرة ، ١٩٦٦م

- لين ، إدوارد وليم : المصـريون المحـدثون شـمـائلهم وعـاداتهم في القـرن التاسع عشر ، ترجمة عدلي طاهر نور ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٥٠م.

حادي عشر : المراجع الأجنبية :

- Lane,Edward William: An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians,Th American University,Cairo, 2003

- Lioyd,Lord: Egypt Since Cromer,Vol 1 ,London,1933

ثاني عشر : المواقع الأكترونية :

- http: //www.khutbaa.com/index. cpm?mthod = hom knclassification & clid = 515 & bb = class.

- http: /ha dith.al=IMAGE&doc=I&islam.com display/display. asp ? hnum =3745

الهوامش

(١) سميت الدقهلية بهذا الاسم، نسبة إلى دقهلة، إحدى قرى مركز فارسكور (فارسكور الآن أحد مراكز محافظة دمياط)، وتقع على النيل، وكانت قاعدة كور (الكورة تعادل في مساحتها المركز في الوقت الحاضر) باسم كور الدقهلية وإليها ينسب إقليم الدقهلية . وإقليم الدقهلية يحمل هذا الاسم منذ عهد الدولة الفاطمية ، وكان قبل ذلك مقسمًا إلى كور صغيرة، كل كورة قائمة بذاتها، ثم ضم بعضها إلى بعض، وسميت باسم الدقهلية . وكانت مديرية الدقهلية تعرف بمديرية المنصورة، إبان القرن الثامن عشر، وقد ورد اسم الدقهلية في المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، المعروف بالخطط المقريزية ، الجزء الأول، وذكرها بهذا الاسم القاضي يحيى بن الجيعان في كتابه التحفة السنية بأسماء الديار المصرية ، وذكرها كذلك الرحالة فانسليب Vansleb الذي جاء إلى مصر عام ١٦٧٢م باسم كاشفية (مديرية) الدقهلية . انظر : عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٨م، ص ٣٢٠، وانظر أيضًا : علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ، ط٣، ج١١، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ 2005\م، ص ٤٣ .

(٢) كان تعداد الأجانب بالأسكندرية حسب احصاء ١٨٩٧م حوالي (٥٨,٠٠٠) أجنبي ،وتعداد الأجانب بالقاهرة في الاحصاء نفسه حوالي (٠٠٠٤٦,) أجنبي بينما تعداد الأجانب بمديرية الدقهلية حوالي (٢,٤١٦) أجنبي ،اما تعدادهم في الاسماعلية التي تحتل المركز الرابع من حيث وجود الأجانب بها حوالي (١,٤٣٥) أجنبي، وحوالي (٢٠٠٠) اجنبي في كل من بورسعيد و السويس ، وأعداد قليلة في بقية المديريات المصرية . حيث أن تعدادهم في القطر المصري عامة حوالي (١١٢,٥٧٤) أجنبي، انظر : المملكة المصرية: وزارة المالية ، مصلحة عموم الأحصاء والتعداد ، سكان القطر المصري لعام ١٨٩٧م، ج١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٨٩، ص ص ٢٤-٢٩ .

(٣) إبراهيم العدل المرسي : الجاليات الأجنبية في مديرية الدقهلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراة غير منشورة، آداب عين شمس ، ١٩٩٠م، ص٣٧ .

(٤) المنصورة أي " المدينة المنتصرة" ، وتشتهر بتجارة المني فاتورة (الأقمشة) والجلود والأرز والملح . انظر : إلهام محمد علي ذهني (الدكتورة) : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد ٥١، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٩٥م، ص ص ٣٥١،٣٥٢ .

(٥) جيرار، ب.س.: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، موسوعة وصف

مصر، ج٤، ترجمة زهير الشايب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢م، ص ٢٣٣ .

(٦) نفسه ، ص ص ٢٣٠ - ٢٥٥-٢٥٨ .

(٧) هذه الدراسة رسالة دكتوراة غير منشورة للدكتور إبراهيم العدل المرسي، حصل عليها من كلية الآداب ؛ جامعة عين شمس، ١٩٩٠م.

(٨) نشرت هذه الدراسة في عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بالقاهرة عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م.

(٩) نشر هذا البحث للدكتور حامد عبد الحميد حسانين في " مجلة الروزنامة" الحولية المصرية للوثائق ، العدد السابع ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، عام ٢٠٠٩م، ص ص ١٤٧، ١٧٥ .

(10) http://www.khutbaa.com/index.cpm ?mthod=hom knclassification & clid =515 & bb=class.

(١١) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز، القاهرة ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ؛ مادة (خمر) ، ص٢, ١١ وانظر أيضاً المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، تحقيق عبد العظيم الشناوي (الدكتور) : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، مادة (خمر)، ص ص ١٨١، ١٨٢ .

(١٢) ورد في سورة المائدة مرتان،الآية ٩٠، ، ٩١؛ وفي سورة يوسف مرتان ، الآية ٣٦، ٤١؛ومرة واحدة في كل من : البقرة ، الآية ٢١٩؛ وسورة محمد ، الآية ١٥؛ وسورة النساء ،الآية ٤٣؛ وسورة النحل ، الآية ٦٧ .

(١٣) سورة النساء ، الآية ٤٣ .

(١٤) سورة البقرة ، الآية ٢١٩ .

(١٥) سورة المائدة ، الآية ٩٠ .

(١٦) ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدى خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، الجزء الخامس ، بيروت ، ١٩٩٨م، ص ص ٤٢، ٦٦٤ .

(١٧) ثيموثاوس ٣ :٨؛ ثيموثاوس ٥ : ٢٣؛ أمثال٢٠:١؛ أمثال ٢٣ : ٢٩-٣١؛ إشعياء ٢٢:٥؛ هوشع ١١:٤؛ أمثال ٣١: ٤-٥ ، أفسس ٥: ١٨ .

(١٨) الإنجيل ، تيموثاوس ، ٥: ٢٣ .

(١٩) الأنجيل ،أ فسس ، ٥: ١٨ .

(٢٠) التوراه ، إشعياء ١١:٥ .

(21) http:/ha dith.al=IMAGE&doc=I&islam.com display/display.asp?hnum=3745

(22) Ibid

(٢٣) كان عدد اليهود المقيمين في مديرية الدقهلية حسب إحصاء عام ١٨٩٧م حوالي ٨٢٨ نسمة . انظر : زبيدة محمد عطا (الدكتورة) : يهود مصر: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٤٣١هـ/ ٢٠١١م ، ص ١٦٦ .

(٢٤) لم يكن هناك إحصاء دقيق لتعداد الأقباط بمصر ، ولكن بشكل عام كان الأقباط يتركزون بصعيد مصر ، مع قلة أعدادهم بالوجه البحري لأنه كان أكثر المناطق تعرضًا للا ضطرابات ، مع تضاؤل الوجود القبطي إلى حد كبير في المدن الساحلية ولاسيما في السويس ودمياط والأسكندرية ، على حين كان يوجد العديد من الأقباط في ميت غمر وكانت لهم كنيسة خاصة بهم ، ونجد في المنصورة حارة للنصارى ، مع وجود العديد من الأقباط بها إلا أن الشيء الذي لفت انتباه الرحالة الأجانب هو عدم وجود كنيسة قبطية بها . والشيء نفسه ينطبق على ميت النصارى (منية النصر حاليا) فلم يكن بها كنيسة ، انظر : محمد عفيفي (الدكتور): الأقباط في مصر في العصر العثماني ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢م، ص ص ١٩٨، ٢٠٣ .

(٢٥) أنشئ مركز المنصورة عام ١٨٢٦م باسم " قسم المنصورة " ثم ألغي عام ١٨٧١م وتوزعت بلاده بين مركزي دكرنس ومنية سمنود ، ثم رؤى لصالح الأعمال الإدارية عودته مرة أخرى ١٨٨١م ولايزال إلى الآن ، أما مركز ميت غمر فقد أنشئ في عام ١٨٢٦م ، باسم "قسم ميت غمر " ثم عاد في عام ١٨٧١م لاسمه الأول وهو مركز ميت غمر ولايزال إلى الآن ،وكذلك مركز السنبلاوين أنشئ عام ١٨٢٦م وسمي "قسم السنبلاوين " وفي عام ١٨٧١م سمي مركز السنبلاوين ولايزال إلى الآن ، أما مركز دكرنس فقد أنشئ عام ١٨٧١م ، ونظرًا لاتساع هذاالمركز فقد قسم إلى أربع مراكز هى مركز دكرنس ، ومركز المنزلة الذي أنشئ عام ١٩٢٩م ، ومركز منية النصر ومركز ميت سلسيل وأنشئ كل منهما عام ١٩٧٩م ، أما مركز سمنود فقد سمي بهذا الاسم عام ١٨٧١م بدلاً من قسم منية سمنود ، وفي عام ١٩٠٧م نقل المركز من منية سمنود إلى أجا لتوسطها بلاد المركز وظل بها إلى الآن ، أما مركز فارسكور فقد أنشئ عام١٨٤٠م باسم " قسم فارسكور " وفي عام ١٨٧١م سمي باسم مركز فارسكور وظل هذا المركز تابعًا لمديرية الدقهلية طوال القرن التاسع عشر إلى أن ضم إلى محافظة دمياط عام ١٩٠٦م ، ثم عاد مرة أخرى إلى الدقهلية ١٩٠٩م ،ثم نقل مرة أخرى إلى محافظة دمياط عام ١٩٥٥م وبقى تابعًا لها حتى الآن . انظر :إبراهيم العدل المرسي: المرجع السابق ، ص ص ،٥، ٨، ١٠، ١٢، ١٥، ١٧ .

(٢٦) التنكيت والتبكيت، العدد٨، ١٧يوليو ١٨٨١م.

(٢٧) انظر تقرير مسيو " مونج" Monge قنصل فرنسا في مصر عام ١٨٧٩م في : محافظ

مـجلس الوزراء ، مـجلس النظار ، جلسـات مـجلس النظار ، مـحـفظة ٥ / أ، جلسـة ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩م.

(٢٨) الوطن ، العدد ٦٤، بتاريخ ١٨٧٩/٢/١م.

(٢٩) نظارة الداخلية ، مبادئ فيما يتعلق بالديار المصرية ، الإحصاء من عام ١٨٧٣م إلى عام ١٨٧٩م، إعداد فيديركو أميتشي، مطبعة عموم أركان حرب الجهادية المصرية ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م، الطبعة الأولى، الجزء الثاني ، ص ١٣ .

(٣٠) نظارة المالية ، تعداد سكان القطر المصري لعام ١٨٩٧م، ج١، ص٢٦ .

(٣١) نفسه ، ص ص ٢٦، ٢٧ .

(٣٢) لاندز ، دا فيدس : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس (الدكتور) ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦٦م ، ص ٨٥ .

(٣٣) مـحـافظ الداخلية : مـحـفظة رقم ١٦ دفـتـر ٣٢٣ ، وثيـقـة ١٥٣، في ٧ ذي القـعـدة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ، ص ص ٤٨- ٤٩ .

(٣٤) أحمد الشربيني (الدكتور) : تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية، سلسلة تاريخ المصريين، العدد٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ٢٥٥؛ وانظر كذلك : صالح رمضان محمود (الدكتور): الحياة الاجتماعية في مصر عصر اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩م، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧م، ص٣١٤؛ وانظر: محمود محمد سليمان: النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي للأجانب في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، ط١، القاهرة ١٩٩٦م، ص, ٤٤

(٣٥) شكل اليونانيون أكبر جالية بمديرية الدقهلية حيث بلغ تعدادها (١٢٥٨)يوناني ، تلاهم الجالية الفرنسية وبلغ تعدادها (٣١٩) فرنسي ، ثم الجالية الايطالية وبلغ تعدادها (٢٦٣) إيطالي ، ثم الجالية الانجليزية وبلغ تعدادها (١٩٤) إنجليزيًا، ثم الجالية الإيرانية وبلغ تعدادها (١٤٦) إيراني ، ثم الجالية النمساوية وبلغ تعدادهم (١١٦) نمساوي ، ثم الجالية الأسبانية وبلغ تعدادها (٤١)إسبانيًا ، ثم الجالية الروسية وبلغ تعدادها (٣٢) فردًا ، ثم الجالية الأمريكية وبلغ تعداد (١٧) فردًا ، ثم الجالية البلجيكية وبلغ تعدادها (١٠) أفراد ، هذا بالاضافة إلى بعض الجاليات الأخرى قليلة العدد . انظر : ابراهيم المرسي : المرجع السابق ، ص٥٧ .

(٣٦) حامد عبد الحميد حسانين: المرجع السابق ص ١٤٩ .

(٣٧) محافظ الداخلية: وثائق أرقام ٩٠، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ،١٩٣، ١٩٤ ، ١٩٦ .

(٣٨) جيرار ، ب . س : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(٣٩) نفسه ، ص ص ١٩٦، ١٩٧ .

(٤٠) العرقي : هو شراب مُسكر مستخرج من البلح .

(٤١) أصحاب الحمايات، أجانب، ولكن دولهم غير متمتعة بالامتيازات في الدولة العثمانية، مثل الرومانيين والمالطيين وغيرهم، أو بعض الأقليات الأخرى كاليهود والأرمن ، بالإضافة إلى بعض الشوام والمغاربة والمصريين ، فهؤلاء جميعًا قاموا بوضع أنفسهم تحت حماية دولة من ذوات الامتيازات تكسبهم هذه الحماية حقوقًا استثنائية لم تكن لهم، إذ لايسع الحكومة المصرية إلا أن تعاملهم معاملة رعايا الدول التي يحتمون بها . انظر : محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦م ، ص ٢٨٦ .

(٤٢) راجية إسماعيل أبو زيد(الدكتورة): تاريخ مدينة الإسماعلية، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص ١٩٣ .

(٤٣) سلامون القماش: قرية من مديرية الدقهلية بمركز دكرنس ، على الشاطئ الشرقي للبحر الصغير في جنوب دكرنس وفي سطها جامع وكنيسة وسوق صغير مشتمل على دكاكين وقهاوي ، ولها سوق عمومي كل يوم أحد يباع فيه المواشي والسمك، ولأهلها شهرة بنسيج الاقمشة الجيدة ولذا تعرف باسم (سلامون القماش) انظر : علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية ..... المصدر السابق ، ص ص ١١٥-١١٦ .

(٤٤) محافظ الداخلية : وثائق أرقام ٩١ ، ١٨٨، ١٩٠ ، ١٩٤، بتاريخ ١٠ يناير ١٨٩٧ إلى ٤ مايو ١٨٩٩م ١٩٥، بتاريخ ٢٠ مايو ١٨٩٩،(٢٨) ، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٠٠ .

(45) Egypt No .3-1892(Report on the Administration , Finances and Condition Of Egypt and the progress of Reform).

(٤٦) قررت نظارة الداخلية ١٨٩٠م إنشاء بندر المنصورة وبذلك انفصل عن مركز المنصورة وأصبح مأمورية قائمة بذاتها . انظر: إبراهيم العدل المرسي : المرجع السابق ، ص ٦؛ بينما عدد الخمارات في القاهرة آنذاك حوالي (٤٨٦) خمارة .انظر : علي باشا مبارك: المصدر السابق ج١ ، ص ٢٣٨ .

(٤٧) محافظ الداخلية ، وثائق أرقام ، ١١١، ١١٦ ، ١٨٩ ،١٩٢، ١٩٧، الفترة من ١٨٩٧-١٩٠٠م.

(٤٨) على شلبي (الدكتور) : الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٤٧-١٨٩١م) ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣م، ص ١٥٤، وانظر : إبراهيم العدل المرسي : المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٤٩) محافظ الداخلية، محفظة رقم ٣٢ ، دفتر ٢٧٠ ، وثيقة رقم ١٨٨، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٩٩م .

(٥٠) نفسه ، محفظة ٢٩، دفتر ٣١٢ ، وثيقة رقم ٩١، بتاريخ ١٠ يناير ١٨٩٧م.

(٥١) نفسه ، محفظة ٣٢، دفتر ٢٧٠، وثيقة رقم ١٩٠، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٩٩م.

(٥٢) نفسه ، محفظة ٣٢، دفتر ٢٧٠وثيقة رقم ١٩١، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٩٩م
(٥٣) نفسه ، محفظة ٣٢، دفتر ٢٧٠ وثيقة رقم ١٩٤ ، بتاريخ ٤ مايو ١٨٩٩م.
(٥٤) نفسه، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠ ، وثيقة رقم ٣٧٥ ، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٠١م .
(٥٥) نفسه ، محفظة ٣٢، دفتر٢٧٠ وثيقة رقم ١٩٦، بتاريخ ٢١مايو ١٨٩٩م.
(٥٦) نفسه ، محفظة ٣٦، دفتر ١٩٠ ، وثيقة رقم ١١٤، بتاريخ ١٣سبتمبر ١٩٠٠م.
(٥٧) نفسه ، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠ ، وثيقة رقم ٣٧٠، بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٠١م.
(٥٨) نفسه ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٢٧٠ وثيقة رقم ١٩٩، بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٩٩م ووثيقة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٩٩م.
(٥٩) نفسه ، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠، وثيقة رقم ٣٧٤، بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٠١م.
(٦٠) نفسه، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠ وثيقة رقم ٢٧٦، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٠٠م .
(٦١) نفسه ، محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٢٧٨، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٠٠م.
(٦٢) نفسه ، محفظة ٣٦، دفتر ١٩٠ ، وثيقة رقم ١١٥، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٠٠م.
(٦٣) محمد رفعت الإمام : تاريخ الجاليات الأرمنية في مصر ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ١٧١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ١٣٢ .
(٦٤) محافظ الداخلية ، محفظة ٣٢، دفتر٢٧٠ ، وثيقة رقم ١٩٣، بتاريخ ٢٦أبريل ١٨٩٩م.
(٦٥) نفسه ، محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٢٧٧، بتاريخ ١٨مايو ١٩٠٠م.
(٦٦) نفسه ، محفظة ٣٦، دفتر ١٩٠ ، وثيقة رقم ١١٢، بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٠٠م.
(٦٧) نفسه ،محفظة ٢٩ ، دفتر ٣١٢، وثيقة رقم ٩٠، بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٧م.
(٦٨) نفسه ، محفظة ٣٢، دفتر٢٧٠ ، وثيقة رقم ١٩٨، بتاريخ ٢٢مايو١٨٩٩م.
(٦٩) نظارة المالية ،تعداد سكان القطر المصري لعام ١٨٩٧م،الجزء الأول ، ص ٥٢٤ .
(٧٠) نفسه، ص ٥٢٢ .
(٧١) المقطم، العدد ١١٦٩، بتاريخ١٣ يناير ١٨٩٣م.
(٧٢) محافظ الداخلية ، محفظة رقم ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٢٨١، بتاريخ١٨مايو ١٩٠٠م.
(٧٣) نفسه ، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٠ ، وثيقة رقم ٣٧١، بتاريخ ١ديسمبر١٩٠١م
(٧٤) سلطان فالح متعب الأصقه (الدكتور) : الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية دعامة للنشاط التبشيري في بلاد الشام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم (٤٤) ، القاهرة ، ٢٠٠٦م، ص ، ٣٧٠
(٧٥) يقع حي طوربيل في شرق مدينة المنصورة ، وأطلق عليه " حي الأجانب " وينسب هذا الحي إلى أحد اليهود الفرنسيين ويدعى " هنري طوربيل " الذي كان يمتلك هذه المنطقة، دار المحفوظات ، محفظة (٤٠) ، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م.
(٧٦) زبيدة محمد عطا : المرجع السابق ، ص ص ١٧٠،١٧١ .

(٧٧) المقطم ، العدد ١١٦٦، بتاريخ ١٠ يناير ١٨٩٣م.

(٧٨) الامتيازات الأجنبية التي كانت تعاني منها مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ، يرجع أصلها إلى معاهدات الامتيازات التي عقدت بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، وأولها تلك التي وقعها السلطان سليمان العثماني القانوني مع فرانسو الأول ملك فرنسا في ١٥٣٥م، ثم تلتها معاهدات أخرى مع كثير من الدول الأوروبية، مع إنجلترا في عام ١٥٧٩م، ثم مع هولندا في عام ١٥٩٨م، ومع المجر في ١٦١٥م،وروسيا في ١٧٠٠م، ومع مملكة نابولي في ١٧٤٠م، ومملكة الدنمارك في ١٧٥٦م، وأسبانيا في ١٧٨٢م، ومع أمريكا في ١٨٣٠م، ومعاهدة أخرى مع فرنسا في ١٧٤٠م. انظر : أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٧٩) محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني،ط٣،فرج الله للمطبوعات، بيروت، ١٣٧٣ هـ /١٩٥٤م، ص ٩٦

(٨٠) أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٨١) لائحة عمومية بترتيب وضبط الأجانب ،٢٩ ربيع أول ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م، نقلاً عن : أحمد أحمد الحته (الدكتور) : الأجانب في مصر والسودان ، القاهرة ، ١٩٥٨م، ص ، ٧٤؛ وانظر أيضًا: الوقائع المصرية ، عدد ٧٥، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٨٥٧م.

(٨٢) ففي ٩ يناير عام ١٨٩٠م تقرر حرية الأفراد في مزاولة أية مهنة أو صناعة أو حرفة، انظر : عبد السلام عبد الحليم عامر (الدكتور) : طوائف الحرف في مصر (١٨٠٥-١٩١٤م) سلسلة مصر النهضة، العدد (٤٥) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣م، ص ١٩٣؛ وفي عام ١٨٩١م اعترف للمصريين والأجانب بحق الملكية العامة على الأرض الزراعية . انظر : نبيل عبد الحميد سيد أحمد ((الدكتور) : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ٢٨ .

(٨٣) لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٢١ نوفمبر ١٨٩١م ؛انظر : الوقائع المصرية ، عدد ٧٨، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩١م. وعدد ٨ ، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٠٤م .

(٨٤) نفس المصدر والمكان .

(٨٥) نفسه .

(٨٦) محافظ الداخلية ، محفظة ٢٩ ، دفتر ٣١٢، وثيقة رقم ٩١ ، بتاريخ ١٠ يناير ١٨٩٧م.

(٨٧) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٨٨) البغاء prostitution اصطلاحًا يعني (بيع خدمات جنسية) على أن هذا لايعني اقتصار المهنة على النساء ، فهناك أيضًا البغي الذكر . وقد سميت المشتغلات بهذا النوع من النشاط بأسماء مختلفة على مر العصور . فكن يسمين بـ (صاحبات الرايات الحمر ،

الزواني ،الخواطي ، العاهرات، المومسسات، الفواحشية ، الداعرات، البغايا) . انظر : عبدالوهاب بكر (الدكتور): الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين " الشوارع الخلفية " سلسلة مصر النهضة ، العدد ٦٢ ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ص ٢٢٩ .

(٨٩) الأشهر الحرم هى : المحرم ، رجب ، ذو القعدة ، ذو الحجة .

(٩٠) سجلات محكمة المنصورة ، محفظة رقم ١١، بتاريخ غرة ذي الحجة عام ١١٦٩هـ / ١٧٥٦م.

(٩١) الختم دائري مكتوب عليه " مديرية الدقهلية " .

(٩٢) انظر الملحق رقم (١) نموذج لرخصة مستخرجة ومختومة .

(٩٣) انظر الملحق رقم (٢) نموذج أشر عليه من أعلى بالرفض وغير مختوم .

(٩٤) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٩٥) حامد عبد الحميد حسانين : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٩٦) شابرول ، ج. دى : المصريون المحدثون شمائلهم و عاداتهم في القرن التاسع عشر ، موسوعة وصف مصر، ج١ ، ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١٣٨ وانظر كذلك : لين، إدوارد وليم : المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم في القرن التاسع عشر ، ترجمة عدلي طاهر نور ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٥٠م، ص٢٤٨ .

(٩٧) نفس المرجع والمكان.

(٩٨) محافظ الداخلية ، وثائق أ رقام ١٨٨،، ١٨٩، ١٩٧، ١١١، ١١٦، ١١٢،١٨٩، ١١٥ .

(٩٩) نفسه ، أرقام ٩١، ١٩٠، ١٩١،١٩٤،١٩٦،١٩٦،١١٤، ١١٣،٢٧٩،٢٨٠،١٩٣،٢٧٧، ١٩٩،, ٢٠٠

(١٠٠) نفسه ، أرقام ٢٨١،٩٠،٢٧٦، ٢٧٨ .

(١٠١) حامد عبد الحميد حسانين : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(102) Lane,Edward William: An Account of The Manners and Customs of the Modern Egyptians,Th American University, Cairo, 2003,pp213,214.

(١٠٣) جيرار: المصدر السابق ،ص ١٩٧؛ المدينى كان يستخدم في الفكة، والقرش كان يساوي ٤٠:٦٠ مديني.انظر : شابرول : المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(١٠٤) محافظ مجلس الوزراء، مجلس النظار، محافظ جلسات مجلس النظار، محفظة ٦ / أ جلسة ١٢ديسمبر ١٨٨٠م .

(١٠٥) محسن علي شومان (الدكتور) : اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر ، سلسلة تاريخ المصريين، العدد، ١٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ص ٢١٧، ٢١٨ .

(١٠٦) أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٣، ٢٧٤ .

(١٠٧) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(108) Egypt No .3-1892, op.cit..

(١٠٩) غاريبالدى أحد زعماء الاتحاد الإيطالي، ولد في نيس عام ١٨٠٧م وعمل على توحيد إيطاليا، وقاد ثورة " بالرمو" ١٨٦٠م ونزل صقلية، وقاد الحركة الثورية في صقلية تحت زعامة عما نويل الثاني Emmanauel 11 ووزيره الأول كافور Govour وحرر صقلية ونابلي وانتقلت إيطاليا بأجمعها إلى يد ملك سردينيا فيما عدا روما (التي ظلت على ولائها للبابا) ؛ انظر: محمد رفعت ومحمد أحمد حسونة : معالم تاريخ أوروبا الحديث ، مكتبة الهلال ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م، ص ص ٢١٩، ٢٢١ . انظر : فرغلي علي تسن (الدكتور) : تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، دار الوفاء ، الأسكندرية ، ٢٠٠١م ، ص ١٢٤.

(١١٠) أوراق قضايا الأجانب بمديرية الدقهلية ، محفظة ٦ ، بتاريخ ٣شوال ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م.

(١١١) المؤيد ، العدد ٢٢٨٤، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٩٧م.

(١١٢) محافظ انتماء أجانب بمديرية الدقهلية ، محفظة ٤ ، مسلسل ٢٠ .

(١١٣) المقطم ، العدد ١١٤١، بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٩٢م.

(١١٤) أوراق قضايا أجانب ، محفظة ٥ ، ملف ٤ .

(١١٥) سجلات محكمة المنصورة، محفظة رقم ٢، رقم٣ ، بتاريخ ١٨٩٩/٦/١٥م.

(١١٦) نفسه ، محفظة ، رقم ٢، رقم ٣، بتاريخ ١٨٩٧/٥/٣م.

(١١٧) الوقائع المصرية ، العدد ٨١٣، بتاريخ أول يونيو ١٨٧٩م.

(١١٨) سجلات محكمة المنصورة ، محفظة ، رقم ٢، رقم ٢٣، بتاريخ ١٨٦٨/٦/٨م.

(١١٩) المؤيد ، العدد ٥١٩، بتاريخ ٨سبتمبر ١٨٩١م.

(١٢٠) المؤيد ، العدد ١٦٥٥، بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٩٥م

(١٢١) عبدالوهاب بكر : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(١٢٢) كان للعاهرات لائحة تنظم نشاطهن تعرف باسم (لائحة بيوت العاهرات)صدرت في ١٥ يوليو ١٨٩٦م، وكذلك لائحة بيوت العاهرات الثانية الصادرة في ١٦ نوفمبر ١٩٠٥م. وظلت سارية حتى صدر المر العسكري رقم ٧٦سنة ١٩٤٩م باغلاق بيوت العاهرات . انظر : عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص ص ٣٣٠-٣٣٢ .

(١٢٣) محافظ إنتماء أجانب بمديرية الدقهلية ، محفظة١، ٢، ٣، ٤ .

(١٢٤) سجلات محكمة المنصورة ، محفظة ٧، بتاريخ ١١ جماد الآخر ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م.

(١٢٥) السياسة ، العدد ١٥٩٤، بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٣٥م.

(١٢٦) محافظ انتماء أجانب بمديرية الدقهلية ، محفظة ٤، مسلسل ٢ .
(١٢٧) نفسه ، محفظة ، ٣٧٥، مسلسل ١ .
(١٢٨) نفسه ، محفظة ٤ ، مسلسل ٩،٤ .
(١٢٩) محافظ الداخلية ، محفظة ٣٤، دفتر ١٧٠،وثيقة رقم ٢٧٦، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٠٠م .
(١٣٠) نفسه ، محفظة ٣٢، دفتر ٢٧٠، وثيقة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢١مايو ١٨٩٩م.
(١٣١) نفسه ، محفظة ٣٦، دفتر ١٩٠، وثيقة رقم ١١١ بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٠٠م .
(١٣٢) نفسه ،محفظة ٣٤، دفتر ١٧٠، وثيقة رقم ٢٨٠، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٠٠م.
(١٣٣) سجلات محكمة المنصورة بمديرية الدقهلية ، محفظة رقم ١٢، بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٩٩م.
(١٣٤) البلاغ ، العدد ٢٥٧، بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٣١م.
(١٣٥) المؤيد ، العدد ٤٩٨، بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٩١م، والعدد ٢٣٠٩، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٨٩٧م.
(١٣٦) السياسة ، العدد ٣٧٦٨، بتاريخ ٣١يوليو ١٩٣٥م.
(١٣٧) زين العابدين شمس الدين نجم (الدكتور) : بورسعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩م حتى عام ١٨٨٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م،ص٩٨ .
(138) Lioyd,Lord: Egypt Since Cromer,Vol,London,1933 ,pp.11,112
(١٣٩) الوقائع المصرية ، العدد ٩١٢، بتاريخ ١٥يونيو١٨٨١م.
(١٤٠) التنكيت والتبكيت ، العدد ٩٠، بتاريخ ١٩يوليو ١٨٨٢م.
(١٤١) إبراهيم العدل المرسي : المرجع السابق ، ص ص ٣٧٧، ٣٧٨ .
(١٤٢) محافظ انتماء أجانب ، محفظة ١، ملف ١١، مسلسل ١٣ .
(١٤٣) نفسه ، محفظة ١، ملف ١١، مسلسل ٢ .